



مجلس الوحدة الوطنية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الخامسة عشرة

المقودة يوم الاثنين ٢٧ شعبان ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨/٧/٣١ م

(الجلد ١)

(العدد ١٥)

محضر الجلسة الخامسة عشرة

محم

٤

٤

٤

٤

موافقة

١ - ثلاثة محضر الجلسة السابقة .

٢ - ثلاثة الاجازات والاعتذارات .

أ - كتاب معلره مقله من معالي السيد عبد الحميد الشريفه
ب - برقية معلره مقله من سعادة الدكتور محمد عضوب الزين

دولة رئيس المجلس

سبعة لجان ورؤوسائها . الدكتور خليل السلام ، عبد الوهاب المجالي ، الدكتور اسحق الفرخان ، علي البشير ، مروان الحمود ، كمال الدجاني ، ونضيف اليهم بعض الاسماء ثلاثة او اربعة .

السيد سليمان ارتيه

انا اقتراحي انه نكتفي برؤوساء اللجان واذا اراد احد الاعضاء ان يقترح شيئا ان يتصل برئيس احدى اللجان ،

دولة رئيس المجلس

لا يجتنع على كل عضو ان يقدم بنصيحته .

السيد شفيق الزوايده

رؤوساء اللجان واشيف اليهم الدكتور زهير بلحسن .

الدكتور محمد عضوب الزين

اقتراح الدكتور جمال الشاعر .

الدكتور جمال الشاعر

اقتراح السيدة نائلة الرشيدان .

دولة رئيس المجلس

محمود الشريف لا يريد بالاضافة الى رؤوساء اللجان اصبح لدي اربعة اسماء .

السيد خالد الفياض

من فضلك يا سيدي لجنة شؤون الضفة لم تجتمع وليس لها رئيس لحد الان اقترح ان يرشح واحد من اعضاها واقترح السيد جهمه حماد .

عفنان يعيون

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

تعريف

١ - اعد ويوب هذا العدد والشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عفنان يعيون .

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظما الضبط السيدان نذير عطيات ونصري الشميلة .

٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : منظم الضبط السيد نصري الشميلة ومامور الجلة السيد غسان النجداوي .

هكذا من الأعمال

- ٣ - مقررات اللجنة القانونية :
- ١ - قرار رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٨/٧/١٢ بشأن مشروع قانون الجوازات المعدل . موافقة ٤
- ٢ - قرار رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٨/٦/٢٥ بشأن الاقتراح المقدم من معالي السيد عبد الله الريماني حول التعديلات المقترحة على قانون المجلس الوطني الاستشاري موافقة ٩
- ٣ - قرار رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧٨/٧/١٢ بشأن مشروع قانون مؤسسة الوافي لسنة ١٩٧٨ . موافقة ١١
- ٤ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية :
- أ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٨/٧/٢٤ بشأن انتخاب رئيس ومقرر اللجنة : موافقة ١٦
- ٥ - مقررات اللجنة المالية والإدارية :
- أ - قرار اللجنة المالية والإدارية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٨/٧/٣ بشأن انتخاب رئيس ومقرر اللجنة : موافقة ١٦
- ٦ - مقررات اللجنة الاجتماعية والتربوية :
- أ - قرار اللجنة الاجتماعية والتربوية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٨/٥/٤ بشأن حول انتخاب رئيس ومقرر اللجنة : موافقة ١٧
- ٧ - قرارات اللجنة المشتركة من اللجنة (القانونية + الاجتماعية والتربوية) بشأن مشروع قانون التأمينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٨ .
- أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٨/٥/٢٨ : موافقة مع التعديل ١٧
- ب - قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٨/٥/٣١ : موافقة مع التعديل ٢٠
- ج - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٨/٦/٤ : موافقة مع التعديل ٢٠
- د - قرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٨/٦/١١ : موافقة مع التعديل ٢١
- ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة : ٣٩

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

عبد الوهاب المجالي ، راضي العبد الله ، جعفر الشامي ، أحمد الشويكي ، وشفيق زوايده .
وحضر من الحكومة .

١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية

٢ - معالي السيد أحمد الطراونه وزير العدل

٣ - معالي السيد حسن إبراهيم وزير الدولة للشؤون الخارجية

٤ - معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل

٥ - معالي السيد كابل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمتنديات الاسلامية

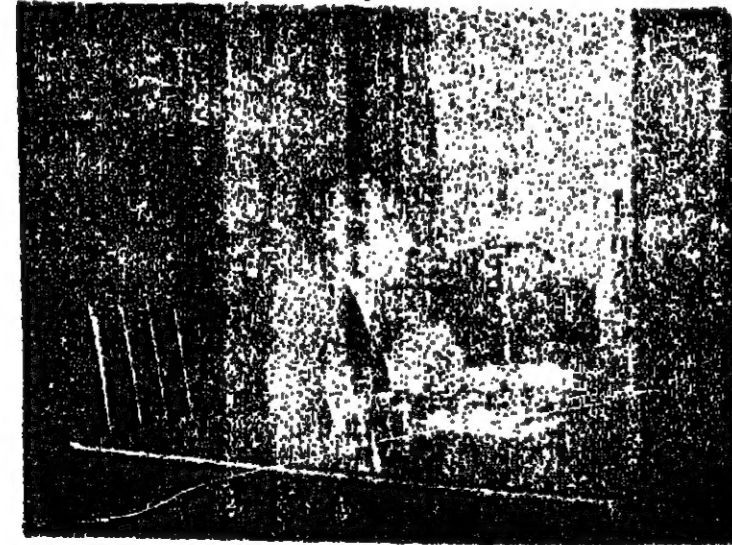
٦ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابده وزير الصحة

٧ - سيادة الشريف غواز شرف وزير الثقافة والشباب

٨ - معالي المهندس علي السحيات وزير النقل

اجتمع المجلس علنا وبنيصاب قانوني في الساعة ١١ صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/٧/٢١ برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور أمين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء بأجازة السادة : جمال الدجاني ، الدكتور محمد عضوب الزين ، سليمان اوتيهة ، والدكتور عيسى القسوس .

وتغيب من الاعضاء معذرا السادة : عبد المجيد الشريده .



افتتاح الجلسة

دولة الرئيس : النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم
نبحث المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

السيد الأمين العام
(٢) تلاوة الإجازات والاعتذارات

١ -
طلب معذرة مقدم من معالي العضو السيد عبد المجيد الشريدة .
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأفخم
لاسباب طارئة ، أرجو قبول اعتذاري عن
حضور جلسة الاثنين ١٩٧٨/٧/٢١ ولكم وللزملاء
التوفيق .

واقبلوا احترامسي
عبد المجيد الشريدة

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على قبول معذرتي .
الجميع :
موافقون .

ب -
السيد الأمين العام
برقية معذرة مقدمة من سعادة الدكتور
محمد عضوب الزين .
تحية طيبة لطروف خاصة ساكنون خارج
الأردن لمدة تقارب اسبوعين ، أرجو السماح .

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على قبول معذرتي
الجميع :
موافقون .

السيد الأمين العام
(٣) مقررات اللجنة القانونية
دولة رئيس المجلس
لتنفضل مقرر اللجنة القانونية الى المنصة .
مقرر اللجنة القانونية

السيد سلمان القضاة



قرار رقم ٦ -

اجتمعت اللجنة القانونية بنصاب قانوني برئاسة دولة رئيس المجلس السيد أحمد اللوزي وحضور معالي وزير العدل وزير الداخلية بالوكالة وقد تغيب من أعضاء اللجنة ، اعتذارا
السادة : جودت السبول وفاتله الرشدان .
وتغيب بدون معذرة السيد طاهر حكمت .
بحثت اللجنة في هذه الجلسة مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٨ .
وبعد المناقشة والمداولة قررت ما يلي :
اولا : يستبدل نص البند (٥) من الفقرة (١) من المادة (٨) بحيث تصبح كما يلي :
« رئيس الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك أعضاء بمجلس أمنائهما » .
ثانيا : تعدل الفقرة (٦) من المادة (٨) بحيث يصبح النص كما يلي :
« رئيس محكمة التمييز المتقاعد والضباط المتقاعدين من رتبة لواء هما فوق » .
ثالثا : تعدل المادة (١٠) فقره (١) لتصبح كما يلي :
« يكون جواز السفر المعادي صالحا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إصداره وبعد انتهائه لمفعوله أو انتهاء مدته يجوز تجديده لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو يصرف جواز سفر جديد بدلا منه »
مصدق الأمين العام

عدنان بعيون
اللجنة القانونية

مخالفه

أوافق الزملاء أعضاء اللجنة على التوصيات التي اتخذوها بتعديل القانون باستثناء امرين اخلوهم فيهما وهما :

اولا : ان زيادة رسم جواز السفر أو تجديده من دينار ومائتي فلس في السنة ليصبح خمسة دنائير هي زيادة مرهقة للمواطن اذ رفعت كما يزيد عن (٢٤٠٠) مره واحده .

ثانيا : بينما كان النص في القانون السابق ينص على اعطاء جوازات سفر مؤقتة كانت تصرف للاخوان الذين يزورون اهاليهم في الضفة الغربية بترتيب اداري لمدة ثلاثة اشهر برسم مقداره خمسة دنائير (علما بان القانون كان ينص على رسم مقداره دينارين لمن يطلب جوازا لمدة تقل عن شهر ولكن الدائرة كانت ترفع ذلك وتصر على اعطاء الجواز لمدة ثلاثة اشهر

فان زيادة رسم هذا الجواز الذي مدته ثلاثة اشهر فقط ولا يمكن استعماله الا مرة واحدة لمط لبصبح الرسم خمسة عشر دينارا هو زيادة

غير معقولة واعتقد ان بقاء الرسم لمثل هذا الجواز كما كان في السابق عادل وكاف .
رئيس اللجنة
كمال الجباني

السيدة وداد بولص

دولة الرئيس ، هل يسمح لأعضاء المجلس الوطني الان بتقديم اقتراحات او تعديل لهذا القانون ، المادة التي بالقانون ، تقول بمدة جواز السفر ثلاث سنوات ، اذن الدخول للضفة الغربية كيف سيتم والدخول بجواز السفر لمدة واحدة ، هنا رفع الرسوم بهذا المقدار سيؤدي الى نتائج وخيصة .

السيد عبد الله الريماوي

الواقع ان هذا المشروع ، غير مرضي عنه ، واعتقد انه نحن غير راغبين فيه ، والاصح اعادته وعدم قبوله ، وابقائه على ما كان عليه في السابق .

السيد جودت السبول

ارجو ان يطرح الموضوع كما كان سابقا في المشروع .



دولة رئيس الوزراء

الواقع أريد أن أشرح الأسباب ، قبل كل شيء لا توجد هناك أسباب سياسية متعلقة بجواز السفر ، كما أنه لا يوجد جواز سفر دائم وجواز سفر مؤقت ، كان في السابق من يذهب إلى الضفة الغربية ، يعمل جواز سفر ويطلع عليه ختم إسرائيل ، ثم يسحب هذا الجواز ويطلب الجوازات للسفر للضفة ، الموضوع موضوع اداري وعند سفر الشخص لن يلغى جوازه في السفرة الواحدة وسوف يبقى جواز سفره السابق ، نحن هنا بالعكس نريد تسهيل الموضوع للسفر إلى الضفة الغربية ، ككل الجوازات لمدة ثلاث سنوات ، ولا شك أنه تنزيل المدة يعمل ضغط على الجوازات . ويخفف الضغط على الجواز المؤقت وخاصة في الصيف أيضا بالنسبة للطلاب من أجل الذهاب للجامعات والزائرين للضفة . سوف يخفف هذا الضغط ، وهذا يعود للدائرة نفسها لعدم تعطيل المواطنين . كما أريد أن أضيف أن مدة الثلاث سنوات لها أسباب أيضا ، من هذه الأسباب ، منع التزوير الذي يحصل على جوازات السفر ، وإذا أراد المجلس الاستشهاد أكثر ، فالأمر مع صورة عن جواز سفر مزور ، هذه هي ، من الأسباب التي

دعت إلى جعله ثلاث سنوات خوفا من هذه الحالات التي تحصل بالتزوير . نحن كنا قد عهدنا ومعهين على الدول العربية بخصوص التزوير ، إلا أنه لم تعلم عن أية حالة على مسك أي جواز سفر أردني مزور ، ولم يمسك إلا في مطار عمان ، ولأجل هذا قدّمنا اقتراح بأن تكون مدته سنتين . ولكن وجدنا مدة الثلاث سنوات موجودة في أغلب البلدان العربية ، لا شك هناك ارتفاع بالرسوم . وقد استرشدنا في رفع الرسوم في بعض الاقطار العربية الموجودة ، وبهذا اعتد انتي قد غطيت جميع التساؤلات التي دارت وتدور في الأذهان لدى البعض .

دولة رئيس المجلس

خالد بك تغفل .

السيد خالد الفياض

إذا سمح لي دولة الرئيس ، بالنسبة لهذه القضية قضية حساسة ، آثارها وخيمة ، هم أخبر منا بالشؤون الأمنية ، لذلك اقترح تخفيض الرسوم . أما حجة الأخذ من بعض الدول العربية ، هذا ليس مبدأ ، أما أن نأخذ نظامها المالي أو نحافظ على جيوبنا . أرجو أن يكون فيه تنزيل ، واقترح أن يكون هناك تخفيض كما كنت ، لأن الطلاب معالين هم الذين يستفيدون من جواز السفر ، أرجو أن يكون كذلك ، واجبتا أن ننصح ونقول كما يقول به الناس ، حتى لا يقال أن الحكومة



السيد عبد الله الريماوي

تفسير لما تفضل به دولة الرئيس وتاله فيها يتعلق بالضفة الغربية ، هو تفسير جيد ، وإذا أردنا أن يصبح أجود أن تعطي للفائدة المعنوية وليست الفائدة المادية ، وأرجو أن نتفق بالمجلس دولة رئيس المجلس كما أن رفع الرسوم أيضا فيه دخل للخزينة وهذا الدخل هو وسيلة إيجابية وفيه فائدة وأن المواطن يجب أن يتحمل بدوره .

دولة رئيس الوزراء

الواقع أن القانون بقي تحت الدراسة مدة ستة أشهر ، وعندنا الآن هوية الأحوال المدنية ، والجواز ليس هوية ، إلا لائحات الشخصية . وقد كان الجواز في السابق يستعمل اثباتا للشخصية . والان أصبح جواز السفر للسفر وليس لاثبات الشخصية ، كما أن أي تشريع فيه رسوم عادة يلقي المعارضة ، وأكثر الناس يتألمون هو الحكومة ، ولا تنصرف مثل هذا التصرف إلا للحاجة الملحة ، وإذا لم نعتد على أنفسنا لن نستطيع تكوين سياسة مالية ولا نستطيع أن نذهب لتحصيل بعض الملايين ولا يعلم ولا يشعر بهذا الأمر إلا من يذهب ليحصل على المال ، وسياستنا مستعدة إلى الاعتراف على مواردنا المحلية وقد ورد ذلك في عدة مناسبات دولة رئيس المجلس في ندنا الآن اقترح جودت السبول

السيد جودت السبول

أرجو أن يطرح القانون كما ورد من الحكومة .

السيد عبد الله الريماوي

نقطة نظام يا دولة الرئيس ، أرجو أن يطرح القانون مادة مادة .

السيد مقرر اللجنة القانونية

(يطلو نص القانون والأسباب الموجبة)

الأسباب الموجبة

أن الأسباب الموجبة للقانون المعدل لقانون جوازات السفر وزيادة الرسوم المفروضة بهوجبه مرده زيادة مورد الخزينة ودعم الإجراءات المبثولة للتخفيف من هجرة الكفاءات الخارج وللإسواة بين الرسوم التي تفرضها غالبية الدول العربية

* تلاها المقرر كما وردت وكما عدلت ووفق على التعديل .

ولأن تنظيم العمل والصالح العام يتطلبان تخفيض المدة لثلاث سنوات ، كما أن أكلاف إصدار الجوازات أخذت تتزايد بشكل كبير الأمر الذي تطلب التقدم بمشروع القانون المعدل .

اصوات

موافقة .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على المادتين كما عدلتا بقرار اللجنة وكما وردتنا من اللجنة القانونية .

الجميع

موافقون .

السيد مقرر اللجنة القانونية

المادة ٣ - يلغى نص المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : - المادة ١٠ - ١ - يكون جواز السفر المعادي صالحا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إصداره وبعد انتهاء مفعوله أو انتهاء مدته يصرف جواز سفر جديد بدلا منه .

ب - تبقى جوازات السفر العادية المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون سارية المفعول لحين انتهاء مدتها .

دولة رئيس المجلس

هل هناك اعتراض .

الجميع

موافقون .

السيد مقرر اللجنة القانونية

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٢٦ من القانون الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي : - المادة ٢٦ - تستوفى عن جوازات السفر ووثائق السفر الرسوم التالية : -

- ١ - رسم جواز السفر ١٥ ...
- ٢ - رسم الاضلفة عن أي شخص أو اشخاص من أفراد العائلة ٠١ ...
- ٣ - رسم النظير (تغيير المهنة أو تصحيح العمر أو اضافة الاقطار) ٠١ ...
- ٤ - رسم وثيقة السفر الجماعية بواقع دينار واحد من كل شخص يرد اسمه في تلك الوثيقة

- ٥ - رسم تذكرة السفر المنصوص عنها في المادة ١٩ من هذا القانون ... ٧
٦ - رسم الإضافة على تذكرة السفر ... ٢
٧ - رسم التظهير على تذكرة السفر ... ٢
٨ - رسم تذكرة الحج المؤقتة ... ٥
٩ - رسم وثيقة السفر الاضطرارية ... ٣

السيد عبد الله الرياوي

اقترح تعديلها الى خمسة دنائير ، كما ارجو ان يكون الاصل المادي ، وتبينه المعنوية ،

دولة رئيس المجلس

تطرح بالتصويت ، امام المجلس

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

والان القانون بجبوعه بالتصويت مع التعديل

الجميع :

موافقون . (وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس باده ، وبجبوعه) .

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون جوازات السفر
المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٨) ، ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي على الوجه التالي :

أ - باضافة عبارة (وأعضاء المجلس الوطني الاستشاري) بعد عبارة (أعضاء مجلس الامة) الواردة في البند (١) من الفقرة (١) .

ب - يستبدل نص البند (٥) من الفقرة (١) بحيث تصبح بند (٥) : رئيس الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك وأعضاء مجلس أمنائهما .

ج - تعدل الفقرة (٦) بحيث يصبح النص كما يلي :

فقرة (٦) : رئيس وأعضاء محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة المتقاعدين والضباط المتقاعدين من رتبة لواء فما فوق .

فقره (٦) : رئيس وأعضاء محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة المتقاعدين والضباط المتقاعدين من رتبة لواء فما فوق .

د - استثناء ماورد في البند (٤) من هذه الفقرة ، يستوفى رسم قدره عشرة دنائير عن كل جواز سفر خاص يعطى للأشخاص المشمولين بأحكام لبند (٦) من الفقرة (١) من هذه المصلادة .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٠ - ١ - يكون جواز السفر المادي صالحا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إصداره وبعد انتهاء مفعوله أو انتهاء مدته يجوز تجديده لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو يصرف جواز سفر جديد بدلا منه .

ب - تبقى جوازات السفر العادية المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون سارية المفعول لحين انتهاء مدتها .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٢٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢٦ - تستوفى من جوازات السفر ووثائق السفر الرسوم التالية :-

١ - رسم جواز السفر فلس دينار ١٥ ...

٢ - رسم الإضافة عن أي شخص أو أشخاص من أفراد العائلة ... ١

٣ - رسم التظهير (تغيير المهنة أو تصحيح العمر أو اضافة الاقطار) ... ١

٤ - رسم وثيقة السفر الجماعية بواقع دينار واحد من كل شخص يرد اسمه في تلك الوثيقة

٥ - رسم تذكرة السفر المنصوص عنها في المادة ١٩ من هذا القانون ... ٧

٦ - رسم الإضافة على تذكرة السفر ... ٢

٧ - رسم التظهير على تذكرة السفر ... ٢

٨ - رسم تذكرة الحج المؤقتة ... ٥

٩ - رسم وثيقة السفر الاضطرارية ... ٣

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد السوي

أبين عام المجلس الوطني الاستشاري عدنان بعيون

دولة رئيس المجلس
والان الى القرار رقم - ٥ - اكمل

ياسلمان بك

السيد الامين العام

٢ - قرار رقم - ٥ -

السيد مقرر اللجنة القانونية

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الاحد الموافق ١٩٧٨/١/٢٥ - بحضور وبرئاسة دولة رئيس المجلس السيد احمد اللوزي وينصاب قانوني وبحضور معالي رئيس اللجنة السيد كمال الجاني ومقرر اللجنة السيد سليمان القضاة ، والاعضاء السيدة نائلة الرشدان ، والسادة عبد الله لخر ارشيد ، عبد المجيد الشريده ، جودت السبول ، طاهر حنيت . ومعالي السيد احمد الطراونه ، علي البشير ، ودرست اللجنة الاقتراح المقدم من العضو السيد عبد الله الرياوي .

وقررت اللجنة التوصية للمجلس الكريم بالموافقة على الصيغة التالية لتعديل القانون رقم - ١٧ - قانون المجلس الوطني الاستشاري لسنة ١٩٧٨ - بالنص التالي :

قانون معدل لقانون المجلس الوطني الاستشاري

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المجلس الوطني الاستشاري) ويقرأ مع هذا القانون الذي يسمى القانون الاصلي كقانون واحد ، ويعمل به منذ نشره في الجريدة الرسمية .

دولة رئيس المجلس
المادة الاولى بالتصويت

المجلس :
موافقة .

السيد المقرر
المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي على النحو التالي :

أ - تعدل الفقرة (ج) من المادة المذكورة بحيث يستعاض عنها بالنص التالي (مناقشة وإبداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول الشؤون المتعلقة بالنسباسة العامة للدولة ويحق

الجميع :

موافقون .

المجلس موافق

السيد مقرر اللجنة القانونية

ج - اذا أوقف عضو لسبب ما خلال العطلة التي يقرها المجلس معالي رئيس الوزراء ان يبلغ المجلس عند اجتماعه الاجراءات المتخذة مشفوعة بالإيضاح اللازم .

لكل عضو في المجلس الاستيضاح من رئيس الوزراء والوزراء المختصين حول أي أمر من تلك الأمور) .

دولة رئيس المجلس

هل لأحد اعتراض .

المجلس :

موافقة .

ب - شطب عبارة « وتحقيقا لهذه الغاية » الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة .

ج - تضاف الفقرة التالية الى المادة المذكورة وتسمى الفقرة (هـ) .

« يقدم ديوان الحاسبة الى المجلس تقريرا عما يتضمن اراءه وملحوظاتيه ويبين المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك خلال الشهرين الاخرين من السنة المالية للدولة وكلما طلب اليه المجلس ذلك .

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على الفقرات ب ، ج .

الجميع :
موافقون .

السيد مقرر اللجنة القانونية
المادة ٣ - تعديل المادة (٨) من القانون الاصلي بحيث تصبح كما يلي :

أ - يعتبر نص المادة (٨) فقره (١) من هذه المادة وتعدل باضافة عبارة أو « بيان لقائه » بعد عبارة أي رأي إبداه الواردة في آخر المادة الاصلية

ب - لا يوقف احد أعضاء المجلس الوطني الاستشاري ما لم يصدر قرار من المجلس بالاكتفية المعلنة بوجود سبب كاف لتوقيف العضو ما لم يقبض عليه في حالة طيس بجريمة

طبائية او جنوحية وفي حالة القبض عليه بهذه الصورة يجب اعلام المجلس فوراً .

اصوات
موافقة .

دولة رئيس المجلس
المجلس موافق

السيد مقرر اللجنة القانونية
ج - اذا أوقف عضو لسبب ما خلال العطلة التي يقرها المجلس معالي رئيس الوزراء ان يبلغ المجلس عند اجتماعه الاجراءات المتخذة مشفوعة بالإيضاح اللازم .

المجلس موافق

السيد مقرر اللجنة القانونية

ج - اذا أوقف عضو لسبب ما خلال العطلة التي يقرها المجلس معالي رئيس الوزراء ان يبلغ المجلس عند اجتماعه الاجراءات المتخذة مشفوعة بالإيضاح اللازم .

المجلس موافق

السيد مقرر اللجنة القانونية

ج - اذا أوقف عضو لسبب ما خلال العطلة التي يقرها المجلس معالي رئيس الوزراء ان يبلغ المجلس عند اجتماعه الاجراءات المتخذة مشفوعة بالإيضاح اللازم .

المجلس موافق

السيد مقرر اللجنة القانونية

ج - اذا أوقف عضو لسبب ما خلال العطلة التي يقرها المجلس معالي رئيس الوزراء ان يبلغ المجلس عند اجتماعه الاجراءات المتخذة مشفوعة بالإيضاح اللازم .

المجلس موافق

السيد مقرر اللجنة القانونية

ج - اذا أوقف عضو لسبب ما خلال العطلة التي يقرها المجلس معالي رئيس الوزراء ان يبلغ المجلس عند اجتماعه الاجراءات المتخذة مشفوعة بالإيضاح اللازم .

المجلس موافق

السيد مقرر اللجنة القانونية

ج - اذا أوقف عضو لسبب ما خلال العطلة التي يقرها المجلس معالي رئيس الوزراء ان يبلغ المجلس عند اجتماعه الاجراءات المتخذة مشفوعة بالإيضاح اللازم .

المجلس موافق

السيد مقرر اللجنة القانونية

دولة رئيس الوزراء
الواقع أن النقاش جرى على وجود جريمة وقانون استقلال القضاء نص على وجود جريمة مطلقة .

السيد عبد الله الريماوي
الحقيقة لو نظرنا للفقرة - ب - عندما صيغت ، صيغت على أساس أن للمجلس دورات وحتى ينسجم المعنى في الفقرة - ب - مع المعنى في الفقرة - ج - اقترح أن يكون خلال المسدة التي يكون أخذاً إجازة بقرار من المجلس ، في حالة أن يكون المجلس مجاز وكلمة اجتماع لا تؤدي المعنى المطلوب ، ولذلك نقول ، لا يوقف أحد أعضاء المجلس الاستشاري خلال المسدة التي يكون فيها أخذاً عطلة ، أو في عطلة المجلس .

السيد أحمد الطراونة
رأي المشرع هو تفسير للقانون ، أرجو أن يكون المقصود بالاجتماع ، المدة سواء كان أخذاً إجازة أو المجلس في عطلة ، أمّا المدة ككل اجتماع للمجلس إذا ثبتت ككل ، بمعنى ذلك أن المدة هي كل الفترة .

السيد مقرر اللجنة القانونية
النتيجة التي أثارها عبد الله بك ، خشيت اللجنة أن يكون هناك التباس ، فنحن أخرجنا المجلس من العطلة ، ولذلك الفقرة - ج - أوضحت هذا المعنى توضيح كافي .

السيد عبد المجيد حجازي
اقترح أن تعدل المادة كما يلي : لا يوقف أحد أعضاء المجلس خلال مدة دورته .

دولة رئيس الوزراء
صوت ، ما في دورات .

السيد مقرر اللجنة القانونية
سوف يأخذ مطلة مدتها شهر ، أما خلال اجتماعاتها فسوف تطبق أحكام الفقرة - ب - .

دولة رئيس الوزراء
أرجو أن أوضح المقصود بالاجتماعات هي خارج فترة الاجازات ، ولذلك أننا أرى أن ثبتت الفترة التي قالها السيد عبد الله الريماوي لأنها موضحة ولا لبس فيها ولا فهو ، وبذلك تكون قد وصلنا للهدف . أتنبأ صحيح وبموقع من نظام مجلس النواب والأعيان .

السيد أحمد الطراونة
حلاً للأشكال ، نحن نفتح الاجتماعات

وخلالها لا يوقف أحد .
السيد عبد الله الريماوي
موافق .

السيد طاهر حكمت
قبل الاتفاق ، أرجو أن يكون النص حول الجريمة ، جنائية أو جنحة .

السيد أحمد الطراونة
جنائية أو جنحة .

السيد مقرر اللجنة
أذن المادة تصبح كالآتي :
ب - لا يوقف أحد أعضاء المجلس الوطني الاستشاري ما لم يصدر قراراً من المجلس بالاكترية المطلقة بوجود سبب كاف لتوقيف العضو وما لم يقبض عليه في حالة تلبس بجريمة جنائية أو جنحية وفي حالة القبض عليه بهذه الصورة يجب إعلام المجلس فوراً .

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على هذا النص الذي نلناه المقرر .

الجيبوع
موافقون .

السيد مقرر اللجنة القانونية
المادة ٤ - تعدل المادة (٩) ، (ج) - من القانون الأصلي بأضافة عبارة أو أي عشرة من أعضاء المجلس بعد عبارة لرئيس الوزراء الواردة في مطلع نص الفقرة المذكورة .

دولة رئيس المجلس
هل من اعتراض ؟

الجيبوع
موافقون .

السيد مقرر اللجنة القانونية
المادة ٥ - تعدل المادة (٤) ، (ج) - من القانون الأصلي بحيث يصبح نصها كما يلي :
تقوم أمانة سر المجلس بتدوين وتسجيل وقائع جلسات المجلس وتحرير محاضر تلك الجلسات ومتابعة نشر وقائع الجلسات العلنية في ملاحق الجريدة الرسمية ، كما تقوم برصد ومتابعة عمليات التصويت أو الاقتراع التي تجري في المجلس .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها وإزالة هذه التوصية بالمشروع للحكومة لأجراء مقتضى .

ج - إذا أوقف عضو لسبب ما خلال العطلة التي يقرها المجلس فعلى رئيس الوزراء أن يبلغ المجلس عند اجتماعه الإجراءات المتخذة بمشورة بالإيضاح اللازم .

المادة ٤ - تعدل المادة (٩ / ج) من القانون الأصلي بأضافة عبارة أو أي عشرة أعضاء المجلس بعد عبارة لرئيس الوزراء في مطلع نص الفقرة المذكورة .

المادة ٥ - تعدل المادة (٤٠ / ج) من القانون بحيث يصبح نصها كما يلي :
« تقوم أمانة سر المجلس بتدوين وتسجيل وقائع جلسات المجلس وتحرير محاضر تلك الجلسات ومتابعة نشر وقائع الجلسات العلنية في ملاحق الجريدة الرسمية كما تقوم برصد ومتابعة عمليات التصويت أو الاقتراع التي تجري في المجلس » .

السيد الأمين العام

٢ - قرار رقم - ٧ - بشأن مشروع قانون مؤسسة الموائمة لسنة ١٩٧٨
السيد مقرر اللجنة القانونية
قرار رقم - ٧ -

اجتمعت اللجنة القانونية للمجلس الوطني الاستشاري في تمام الساعة الخامسة والنصف من مساء الأربعاء الموافق ١٩٧٨/٧/١٢ برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي رئيس المجلس وحضور رئيس اللجنة معالي السيد كمال الدجاني ومعالي وزير العدل وزير الداخلية بالوكالة السيد أحمد الطراونة ومعالي وزير النقل المهندس السيد علي السحبيات وأعضاء اللجنة السادة مقرر اللجنة سلمان القضاء ، عبد الله أخو أرشيد ، علي أحمد الطراونة ، عبد الله أخو أرشيد ، علي البشير .

وتغيب بإجازة العضو السيد جودت السبول وتغيب بمعذرة العضو السيدة نائلة الرشيدان .

وتغيب بدون معذرة العضو السيد طاهر حكمت .

ونظرت اللجنة في مشروع قانون مؤسسة الموائمة لعام ١٩٧٨ - وقررت التعديلات التالية على مشروع القانون :

دولة رئيس المجلس
من يوافق على المادة - ٥ -
الجيبوع
موافقون .

« وهذا هو نص المشروع كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه » .

مشروع قانون معدل لقانون المجلس الوطني الاستشاري لسنة ١٩٧٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المجلس الوطني الاستشاري) ويترافق مع هذا القانون الذي يسمى القانون الأصلي كتائون واحد ، ويعمل به منذ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي على النحو التالي :

أ - تعدل الفقرة (ج) من المادة المذكورة بحيث يستعاض عنها بالنص التالي « يناقشوا بداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول الشؤون المتعلقة بالسياسة العامة للدولة ويحق لكل عضو في المجلس الاستيضاح من رئيس الوزراء والوزراء المختصين حول أي امر من تلك الامور » .

ب - شطب عبارة وتحقيقاً لهذه الغاية الواردة في الفقرة (د) من هذه المادة .

ج - تضاف الفقرة التالية الى المسادة المذكورة وتسمى الفقرة (هـ) يقدم ديوان المحاسبة الى المجلس تقريراً عليها يتضمن آراءه وملاحظات وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك خلال الشهرين الآخرين من السنة المالية للدولة وكلما طلب اليه المجلس ذلك .

المادة ٣ - تعدل مادة (٨) من القانون بحيث تصبح كما يلي :

أ - يعتبر نص المادة (٨) مقرة (١) من هذه المادة وتعدل بأضافة عبارة أو بيان القاه بعد عبارة أي رأي أيداه الواردة في آخر المادة الأصلية .

ب - لا يوقف أحد أعضاء المجلس الوطني الاستشاري ما لم يصدر قرار من المجلس بالاكترية المطلقة بوجود سبب كاف لتوقيف العضو وما لم يقبض عليه في حالة تلبس بجريمة جنائية أو جنحية وفي حالة القبض عليه بهذه الصورة يجب إعلام المجلس فوراً .

(١) في المادة السابعة

شطب الفقرات من ٨ - ١١ واستبدالها بما يلي :

٨ - أربعة أعضاء يمثلون كلا من دائرة الموازنة العامة واتحاد الغرف التجارية الاردنية وغرفة صناعة عمان وشركات الملاحة العاملة في المملكة الاردنية يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .

(٢) في المادة الثانية الفقرة - ١ - البند (٥) .

يلغى البند (٥) من الفقرة - ١ - من المادة الثامنة ويستعاض عنه بما يلي : -

(٥) - تنظيم عمليات التفرغ والتحويل على الشاحنات والبواخر بواسطة سكة الحديد والاشراف عليها) .

(٣) في المادة الثانية فقرة - ١ - يضاف اليها بند جديد يحمل رقم - ٧ - بالنص التالي : -

(٧) - أن يفوض من يشاء من اعضائه بالتوقيع عن () .

(٤) في المادة التاسعة :
في السطر الثاني شطب عبارة (سبعة من اعضائه) واستبدالها بعبارة (ثمانية من اعضائه)
(٥) في المادة الخامسة عشر فقرة - ب - شطب الفقرة - ب - واستبدالها بالنص التالي : -

ب - يجوز أن تشكل الانتظمة المنصوص عليها في الفقرة - ١ - من هذه المادة على مقدار الاجور والرسوم الاضائية والتعويضات التي تسقونها المؤسسة من المخالفين لاحكام هذا القانون والانتظمة الصادرة بقتضاه والمصالحة عليها .

(٦) في المادة الخامسة عشر فقرة - ج - جديدة لها .

(ج - تعتبر الاصول المستحقة للمؤسسة بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية) .

(٧) ويوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

(اللجنة القانونية) .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على التعديلات الواردة بقرار اللجنة .

الجميع :

موافقون .

« وهذا هو نص مشروع القانون كما وافق عليه المجلس مادة مائة ، وبمجموعه ، وكما سوف للحكومة الموقرة » .

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٨

قانون مؤسسة الموانئ

المادة ١ - يسمى هذا القانون -
(قانون مؤسسة الموانئ لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلبيات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزير وزير النقل
المؤسسة مؤسسة الموانئ
المجلس مجلس ادارة المؤسسة
المدير العام مدير عام المؤسسة
المواني المواني البحرية الاردنية وتحدد منطقة كل منها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

السفينة اي مركب صالح للملاحة مهما كانت حمولتها وتسميته ويشمل ذلك اجزائه وغرومه الاصلية او المتحركة وجميع التفرعات الضرورية لاستقبال السفينة .

البضائع جميع انواع السلع والمنتجات الصناعية والمواد الخام والحيوانات .

التفريغ تفريغ البضائع من السفينة الى ارضية الميناء او الموانئ باية وسيلة .

التحميل على البواخر تحميل البضائع على السفن من رصيف الميناء والموانئ باية وسيلة .

التفريغ تفريغ البضائع من رصيف السفن على الموانئ والرصيف ومنها من الالات وترتيبها داخل الموانئ او على الرصيف وايضا الموانئ حتى محاذاة الرصيف ورفع البضائع من الموانئ وترتيبها على الارضفة ضمن مساحة لا تزيد من مشرين مترا من حافة الرصيف .

المادة ٧ - يتألف المجلس من :

- | | |
|--|--------------|
| ١ - الوزير | رئيسا |
| ٢ - المدير العام | نائبا للرئيس |
| ٣ - وكيل وزارة النقل | |
| ٤ - وكيل وزارة المالية - الجمارك | |
| ٥ - مدير عام سكة حديد حطيه - العقبة | |
| ٦ - مدير عام شركة مناجم البوسفات الاردنية المساهمة المحدودة | |
| ٧ - مدير عام شركة البوتاس العربية | |
| ٨ - أربعة أعضاء يمثلون كل من دائرة الموازنة العامة واتحاد الغرف التجارية الاردنية وغرفة صناعة عمان وشركات الملاحة العاملة في المواني الاردنية يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير . | اعضاء |

المادة ٨ - ١ - يتولى المجلس ادارة شؤون المؤسسة والاشراف عليها ورسم السياسة العامة لها وتناط به كذلك جميع الصلاحيات والمهام اللازمة ، بما في ذلك : -

١ - انشاء وادارة المواني واستغلالها واعامة المنشآت اللازمة عليها .

٢ - دراسة مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها لمجلس الوزراء لافرادها .

٣ - شراء او استئجار او استعارة اية سفينة لاستعمالها او استغلالها لاهمال النقل البحري مباشرة او بالاشتراك مع اية مؤسسة او شركة تقوم بهذه الاعمال .

٤ - التوصية لمجلس الوزراء بتحويل طريق اسفيراد او تصدير البضائع من اي ميناء او مرما او معبر اخر الى ميناء اردني كلما اقتضت الحاجة لذلك .

٥ - تنظيم عمليات التفريغ والتحميل على الشاحنات والبواخر او بواسطة سكة الحديد والاشراف عليها .

٢ - تنزيل البضائع من الارصفة الى الموانئ وترتيبها فيها وايصال الموانئ الى محاذاة السفينة ووضع البضاعة تحت روافعها وتعليقها فيها من اجل عمليات التنفيذ

التحميل على الشاحنات نقل البضائع من الارصفة الى داخل او خارج المستودعات وتكسيها ضمن حدود منطقة المؤسسة ثم تحميلها من مكانها على الشاحنات طبقا للتعليمات التي تصدرها المؤسسة .

المادة ٣ - تؤسس بمقتضى هذا القانون مؤسسة حكومية تسمى (مؤسسة الموانئ) ذات شخصية معنوية لها استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات والاجراءات القانونية المتعلقة بها وان تقاضي وتقتضى وان تنيب عنها في ذلك النائب العام او اي محام تعينه لهذه الغاية .

المادة ٤ - تتولى المؤسسة رحدها انشاء المواني في المملكة وادارتها وتجهيزها واستغلالها وصيانتها والقيام بعمليات تفريغ وتحميل البواخر (الاستفادويرية) واتجريم وتحميل الشاحنات وتقدم سائر الخدمات الاخرى ذات الصلة بالمواني .

المادة ٥ - اعتبارا من نفاذ احكام هذا القانون

١ - تؤول للمؤسسة جميع الاموال والوجودات والحقوق العائدة لدائرة ميناء العقبة والمؤسسة البحرية لميناء العقبة وتتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليها .

ب - تعتبر العقود والاتفاقيات المبرمة مع كل من دائرة ميناء العقبة والمؤسسة البحرية لميناء العقبة وكأنها معقودة مع المؤسسة التي تصبح الخلف القانوني لها في كل ما اشتملت عليه من حقوق والتزامات .

ج - ينتقل جميع العاملين في دائرة ميناء العقبة والمؤسسة البحرية لميناء العقبة الى المؤسسة بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم

المادة ٦ - يتولى شؤون المؤسسة :

- | |
|-----------------|
| ١ - مجلس ادارة |
| ٢ - مدير عام |
| ٣ - جهاز تنفيذي |

٦ - اعداد مشاريع الانظمة المتعلقة بالمؤسسة .

٧ - ان يفوض من يشاء من اعضاءه بالتوقيع عليه .

ب - يمثل المؤسسة لدى الغير رئيس المجلس ، وله ان يفوض بعض صلاحياته المدير العام .

المادة ٩ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة كل شهر على الاقل ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره ثمانية من اعضاءه بما فيهم الرئيس او نائبه وتصدر القرارات بالاجماع او باكثرية الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

المادة ١٠ - يعين المدير العام ويحدد راتبه وجميع حقوقه المالية وتنتهي خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقتصر القرار بالارادة الملكية السامية .

المادة ١١ - يتولى المدير العام ادارة المؤسسة وتصرف شؤونها بما يكفل تحقيق غاياتها في حدود الصلاحيات المخولة اليه بمقتضى احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبيه بما في ذلك :

١ - تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس وتطبيق السياسة الاحتلالية يشمها .

ب - اعداد الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضها على المجلس .

ج - الاشراف على اعمال موظفي المؤسسة والمستخدمين فيها .

د - ممارسة اية صلاحيات اخرى يخولها اليه المجلس .

المادة ١٢ - ١ - للمؤسسة موازنة مستقلة ب - تتألف الموارد المالية للمؤسسة من :

١ - وارادات المؤسسة من الرسوم والموائد والاجور من الخدمات التي تقدمها .

٢ - ريع اموال المنقولة وغير المنقولة المعادة للمؤسسة .

٣ - القروض والهبات والمنح التي تقدم للمؤسسة والتي يوافق عليها مجلس الوزراء .

٤ - البالغ التي تقدمها لها الحكومة .

ج - تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها بآدي المحاسبة التجارية .

د - يرغ المجلس للوزير خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية تقريراً عن اعمال المؤسسة مع الحساب الختامي وحساب الارباح والخسائر .

هـ - يتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة والمجلس ان يكلف لمخصص حسابات قانوني للقيام بهذه المهمة .

المادة ١٣ - للمؤسسة بواقعة مجلس الوزراء وتنسيب كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي الاردني ان تصدر سندات تنفية لغايات تطوير الموانئ وفقا للقوانين والمعمول بهما .

المادة ١٤ - تتمتع المؤسسة بجبيج الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ١٥ - ١ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالامور المالية والادارية واللوازم ومقاولات الاشغال وشؤون الموظفين والمستخدمين وصناديق الانذار الخاصة بهم والتأمين الصحي والاحكام الخاصة بادارة الموانئ وتسجيل السفن والكوارث البحرية واجراءات الامن والصحة ورسوم وعوائد واجور الخدمات التي تقدمها المؤسسة .

ب - يجوز ان تشتمل الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة على مقدار الاجور والرسوم الاضافية والتعويضات التي تستوفيها المؤسسة من المخالفين لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والمصالحة عليهم .

ج - تحصل الاموال المستحقة للمؤسسة بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ١٦ - يلغى قانون ببناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩ وقانون المؤسسة البحرية لبناء العقبة رقم (٤) لسنة ١٩٦٩ على ان يراعى في ذلك ما يلي :

١ - ان تبقى جميع الانظمة الصادرة بموجبها معمولا بها الى ان تلغى او تستبدل بانظمة تصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - ان تعتبر اية اشارة الى دائرة ميناء العقبة او المؤسسة البحرية لبناء العقبة في اي من الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة بانها اشارة الى المؤسسة .

المادة ١٧ - رئيس الوزراء والوزراء يكفلون بتنفيذ احكام « هذا القانون » .

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

عبدان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي

الاسباب المبيرة لدمج دائرة الميناء والمؤسسة البحرية بدائرة واحدة

في جميع موانئ العالم يوجد قسبان رئيسيان هما قسم ادارة وقسم عمليات ، ويجب ان يكون الارتباط والتنسيق بين هذين القسمين وثيقا ليستطيع الميناء تقديم الخدمات المطلوبة منه .

غسلا : في ميناء روتردام وامستردام والذان مرا بهراجل تطور زمني طويل تقوم ادارة الميناء بآجير ارسفة ومستودعات لشركات البواخر لحد طويلة تصل الى ٩٩ سنة وتقوم هذه الشركات بتشغيل بواخرها بواسطة موظفيها وعملها ، اما في ميناء هامبورغ وبرين مان ادارة الميناء تعطى عمليات الميناء الى الشركات الكبيرة العاملة في الميناء ضمن شروطها ومراقبتها وفي موانئ الدول الشرقية هناك شركات حكومية تعمل بآيرة الميناء لاعمال مناولة البضائع داخل الميناء .

في ميناء العقبة وعندما بدا الميناء باستقبال وتشغيل البواخر ، كانت هناك شركة خاصة تقوم باعمال المناولة حولت هذه الشركة بعدد حرب حزيران الى شركة حكومية لها انظمتها وقوانينها الخاصة ، وكانت تعمل في الميناء ضمن انظمتها مع ضعف الصلة بينها وبين دائرة الميناء ، اذ ان كل من هاتين الدائرتين لها انظمتها وقوانينها الخاصة وكان ينتج عن ذلك ازدواجية في العمل ومضاعفة النفقات وعدم استفلال القدرات والكفاءات بشكل جيد .

غسلا :

تشكل اقسام المؤسسة البحرية مما يلي :

١ - الادارة

٢ - القسم المالي

٣ - قسم الشحن والتفريغ

٤ - قسم البحرية

٥ - قسم العقالة

٦ - القسم الفني

كما تشكل دائرة الميناء من الاقسام التالية :

١ - الادارة

٢ - القسم المالي

٣ - المستودعات

٤ - القسم الفني

٥ - قسم البحرية

ما كان يحدث سابقا وقبل توحيد ادارة الميناء والمؤسسة البحرية :

١ - كان قسم البحرية في دائرة الميناء والذي يتألف من مرشدين لديهم شهادات قباطنة لا يشعرون بما يعاني منه قسم البحرية لمسي المؤسسة البحرية اذا كان المرشد يرسى البآخرة بعيدا عن موقع لنشآت ومواعين المؤسسة البحرية دون الاهتمام بان ارسال المواقين والنشآت الى البآخرة يحتاج الى وقت طويل مما ينتج عنه تاخير في تفريغ البواخر ، وينفس الوقت كان قسم البحرية في المؤسسة البحرية يفتقر الى الخبرات التي من واجبها اصلاح وصيانة للنشآت والمواقين وهذه الخبرات موجودة لدى دائرة الميناء في قسم البحرية .

٢ - ان قسم الشحن والتفريغ والعقالة في المؤسسة البحرية من واجبها تتراخ البضاعة من البواخر وتستيقها بالساحات ومن ثم تحيلها على السيارات بعد التخليص عليها كما ان عملية على تحصيل البضائع الى السيارات بعد التخليص عليها كانت سابقا من مسؤولية دائرة الميناء والذي كان يحدث بان مفتش الرصيف ومأموري المستودعات لا يهتمون كثيرا بتأمين اماكن لتخزين البضاعة وتوفر العدد الكافي من مراقبي التسليم للاشراف على تحصيل السيارات عند التخليص على البضاعة ، وما يحدث حاليا وبعد ان تمجست الاقسام الثلاثة في المؤسسة البحرية ودائرة الميناء وهي قسم الشحن والتفريغ وقسم العقالة وقسم المستودعات والساحات ليتكمن من زيادة

طاقة تنريخ البضاعة كما أصبح كتبة السرز التابعين للمؤسسة البحرية والذين يتبعون حاليا الى مأموري مستودعات دائرة الميناء مسؤولين عن تغطية العجز الحاصل في عدد مراقبي التسليم وذلك لرفع طاقة اخلاء السجلات عندما تكون شركات التخليص جاهزة لسحب البضاعة مما يؤخر الوقت في عملية استلام وتسليم البضائع.

٣ - القسم الفني :

يوجد لدى دائرة الميناء مشغل مزود بجميع المعدات اللازمة لاصلاح الآلات مع وجود مهندسين ذوي خبرة طويلة ، والآليات العاملة في الميناء تابعة للمؤسسة البحرية ، وكان يحدث ان يتكاسا القسم الفني بتقديم المساعدة للقسم الفني في المؤسسة البحرية بالرغم من وجود الاكاديميات مما كان يجبر المؤسسة البحرية ان تلجأ الى المشاغل الخاصة بمدينة العقبة لاجراء الاصلاحات مما كان يعمق العمل من جراء ارسال الآليات واصلاحها ويزيد التكلفة في مشاغل الميناء لعدم استقلالها بالشكل السليم ، ما يحدث حاليا هو ان رئيس قسم مشاغل الميناء يشرف مباشرة على قسم الاصلاح في المؤسسة البحرية وينتج عن ذلك استغلال مشاغل الميناء استغلالا كاملا وتؤخر ثمن الاصلاحات في البات المؤسسة التي كانت تصرف للمشاغل الخاصة علاوة على رفع كفاءة الآليات من جراء اشراف مهندس من دائرة الميناء على القسم الفني في المؤسسة البحرية .

٤ - علاوة على ما تقدم فان الإزدواجية الموجودة في الانقسام الأخرى كالادارة والقسم المالي والاحصاء والوزن والمشتريات والتفتيش ولكونهم يقومون جميعهم بنفس الاعمال، وبالإمكان في حالة دمجها توفير عامل الوقت والتكلفة وعدد الموظفين الذين بالإمكان استغلال الزائد منهم في هذه الانقسام في اقسام أخرى يوجد بها نقص كالمستودعات وكتبة الفرز ومراقبة التسليم والتسليم .

ان عملية الدمج هي قائمة الان ما بين اقسام المؤسسة البحرية ودائرة الميناء بحكم طبيعة العمل مما نتج عن ذلك زيادة طاقة الانتاج الذي ساهم في حل مشكلة ازدحام ميناء العقبة.

السيد الأمين العام

٥ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية

١ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ١ -

المؤرخ في ١٩٧٨/٧/٢٤ حول انتخابات رئيس ومقرر اللجنة .

قرار رقم ١ -

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/٧/٢٤ برئاسة وبحضور دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري وحضور السادة :

عبد الوهاب المجالي

عبد الله الريس

نايف السمير

د. جمال الشاعر

عطا الله الكباريتي

امين شمس

جودت الحبيش

وبعد ان رحب دولة رئيس المجلس بالسادة اعضاء اللجنة وبارك الاجتماع وافتح جلسة اللجنة بكلمة رسم فيها خطوط وابعاد اللجنة .

قررت اللجنة انتخاب رئيس ومقرر لها .

وقد رشح لرئاسة اللجنة :

١ - معالي السيد عبد الوهاب المجالي

كما رشح

٢ - سعادة الدكتور جمال الشاعر مقرا لها

(لجنة الشؤون الخارجية)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على القرار

الجميع :

موافقون .

٥ - مقررات اللجنة المالية والادارية

السيد الأمين العام

١ - قرار اللجنة المالية والادارية رقم ١ -

تاريخ ١٩٧٨/٧/٣ حول انتخاب رئيس ومقرر

لجنة

السيد مقرر اللجنة

اجتمعت اللجنة المالية والادارية يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/٧/٣ برئاسة وبحضور دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري السيد احمد اللوزي وينصاب قاتوني وبحضور اصحاب المعالي والمعونة السادة :

الدكتور خليل السالمة

عبد الوهاب المجالي

عبد المجيد حجازي

الاجتماعية لسنة ١٩٧٨

دولة رئيس المجلس

تفضل يا سلمان بك

١ -

السيد مقرر اللجنة المشتركة

السيد سلمان القضاة

قرار رقم ١ - المؤرخ في ١٩٧٨/٥/٢٨

قرار رقم ١ -

بناء على قرار المجلس الوطني بجلسته السادسة المنعقدة في ١٩٧٨/٥/٢٢ بأخالة مشروع قانون التامينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٨ الى اللجنتين القانونية والاجتماعية معا . فقد قرر دولة رئيس المجلس دعوة اللجنتين للاجتماع في جلسة مشتركة عقدت مساء الاحد الموافق ١٩٧٨/٥/٢٨ برئاسة دولة رئيس المجلس السيد احمد اللوزي ، وحضور معالي وزير العمل السيد عصام المجولوني وحضور المستشار الحقوقي برئاسة الوزراء السيد عيسى طباش وحضور الاعضاء السادة من اللجنة القانونية :

١ - كمال الدجاني ، ٢ - سلمان القضاة ،

طاهر حكمت ، ٤ - نائلة الرشيدان ، ٥ - عبد الله

اخو ارشيد ، ٦ - احمد الطراونة ، ٧ - علي

البشير ،

من اللجنة الاجتماعية السادة :

١ - انعام المفتي ، ٢ - محمد خليل

خطاب ، ٣ - وداد بولص ، ٤ - اسحق

الفرحان ، ٥ - كارلوس دعبس ، ٦ - محمد

الفرحان ، ٧ - محمد يونس العزة ، ٨ - محمد

احمد ربيع ، ٩ - موفق الفواز .

افتتح الجلسة المشتركة دولة رئيس المجلس

بكلمة رحب فيها بالآخوة اعضاء اللجنتين

القانونية والاجتماعية ، كما رحب بمعالي وزير

العمل السيد عصام المجولوني ، وطلب من معالي

الوزير الادلاء برأيه وبالاسباب الموجبة لوضع هذا

القانون وبما توصلت اليه اللجان المختصة التي

درست هذا القانون ووضعت توصياتها

وملاحظاتها عليه .

وأدلى معالي وزير العمل بكلمة ، قال فيها

موجزا عن اسباب وضع القانون وخلفياته ومدى

الجهد الذي بذل لوضعه وأطره ومنهجه لدى

الدول المتقدمة والناحية ، مركزا على الفوائد

محمد الفرحان عبيدات

ممدوح العرابي

محمد علي بدوي

نعميم النسي

وتررت اللجنة باجتماعها عدا اصحاب .

١ - معالي الدكتور خليل السالمة رئيسا لها

٢ - معالي السيد محمد عبيدات مقرا لها

(اللجنة المالية والادارية)

دولة رئيس المجلس

هل المجلس موافق على قرار اللجنة ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الأمين العام

٦ - مقررات اللجنة الاجتماعية والتربوية

١ - قرار اللجنة الاجتماعية والتربوية رقم ١ -

تاريخ ١٩٧٨/٥/٤ حول انتخاب رئيس ومقرر

لجنة

السيد مقرر اللجنة

قرار رقم ١ -

اجتمعت اللجنة الاجتماعية والتربوية صباح

الخميس الموافق ١٩٧٨/٥/٤ وفي تمام الساعة

العاشرة برئاسة دولة الرئيس وقد حضر جميع

اعضاء اللجنة باستثناء العضو السيد حمديونس

الغزة وبعد ان افتتح دولة الرئيس الجلسة

تقرر ما يلي :

تقرر بالايجاع

١ - انتخاب معالي الدكتور اسحق الفرحان

رئيسا للجنة .

٢ - انتخاب السيدة انعام المفتي مخررة

لجنة .

لجنة

دولة رئيس المجلس

هل المجلس موافق على قرار اللجنة ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الأمين العام

٧ - مقررات اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية

واللجنة الاجتماعية بشأن مشروع قانون التامينات

الوطن ونموه وبناءه وبعد .. فان السنوات التي انقضت قد شهدت نهضة بعيدة المدى في اقتصادنا الوطني وتطورنا الاجتماعي ، ولقد رأينا بلدنا العزيز ، خلال عقدين من الزمان يقفز قفزات كبرى في طريق الازدهار والتطور والتقدم ، ولقد نمت مؤسساتنا الاقتصادية ومراقبتنا وصناعاتنا ومنشأتنا بشكل متسارع لا يوازيه الا التغيير السريع في انبساط حياتنا ومؤسساتنا الاجتماعية وهي شعبنا في كل قطاعاته وميادينه ، وانه لما يدعوا لاغتباط العميق والرضا ان نرى هذا التطور يمتد لكل مناحي الحياة مجتمعنا يسير بها نحو الازدهار والتضج الاجتماعي والسيطرة المتزايدة على مواردها .

لقد نما اقتصادنا الوطني ، في اطار الجهد الوطني والفردى الخارق بحيث اصبح يقتضي مزيدا من التنظيم والعمل المتجه لخلق اجواء الانتاج المثمر المتزايد .

وفي اطار هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي نمنا نتابع يوما بيوم . الجهد المشترك بين العامل وصاحب العمل في بناء مؤسساتنا الصناعية والاقتصادية . ونحن نلمس ملامح نية متمسكة بتلاحمة . ينظم في اطار طموح وامل انساننا في تحقيق العدالة والرغامية هذه البنية الامينة استطاعت بوارد محدودة وضمن ظروف مواجهة قاسية ان تجسد الامولة الناجحة في القسرة على الانجاز ثمل اليوم ان نرى هذه البنية وقد ترسخت على اساس متينة من العلاقات الانسانية والاجتماعية المتكافئة والمتوازنة .

ونحن نرى ان الوقت قد حان لاجاد اطار تشريعي يتجسد فيه ضمان اجتماعي يكفل للفرد العامل والمواطن الصالح الراحة والطبائنة في حالات مرضه وعجزه وعطله وشيخوخته ويهيء لافراد أسرته سبل العيش الكريم ولما لنا لهذا الانسان وحنا على مزيد من العمل المخلص البناء .

وانني اذ ادعو دولتكم والحكومة للاستعجال في دراسة هذا الامر ووضع التشريع المناسب وحساب تكاليفه وامكانيات اقراره في اقرب وقت اصدر من وحي لاهية هذا الامر وتقدير عميق تشاركوني فيه بالنسبة لتطورنا الاجتماعي والاقتصادي واحتياجات شعبنا .

الحجة التي سوف يجنيها الاردن في حالة تطبيق هذا القانون منها ، ان المسؤولية المتخذة على عاتق الدولة كراعية للشعب اتخذت على عاتقها ومن خطوطها العريضة مسؤولية اعادة الانسان الاردني كمبدأ عام اذ ان مسؤولية اعادة الانسان او الأسرة هي مسؤولية الانظمة والحكومات ، وان اعادة الانسان في شيخوخته ومساعدته في اعادة الجيل الذي بعده ، كما اضاف ان البلدان النامية هي مناخ ملائم لاقامة عملية الضمان الاجتماعي ، وانها حق جيد لهذه التجربة . عدم وجود ضمان اجتماعي فقط في الاردن وسلطنة عمان ، اساءة فهم الضمان في الاردن ادى الى خوف العمال والدولة واشاد الوزير بالدكتور محب الدين والدكتور السورى جوكودار وهم من منظمة العمل الدولية ، ووضعوا المبادئ الاساسية بامانة ومن خلال مبادئ ومواثيق العمل الدولية ، واثار ايضا السى ان الاردن مشترك بذلك وموقع على ١١ اتفاقية ومن ثم وضع خلاصة لما وضع من هذه المواثيق والمبادئ وقد استعان الاردن بقاتونه هذا بقانون البحرين والقانون السعودي كما اشار الوزير الى ان جلالة الملك له رؤيا خاصة وجيدة في هذا الموضوع ناظرا ومستظهما هذه الرؤيا والملاحظة السابية من التحول الاجتماعي الكبير في الاردن ، كما كانت رسالة جلالة الى الحكومة سنة ١٩٧٧ - وطلبه من رئيس الحكومة تحديد هذا المفهوم برسالته ، وقد باذر رئيس الوزراء الى تشكيل لجنة مهمتها الاسراع بوضع قانون الضمان الاجتماعي ومناقشة رسالة جلالة السابية التي حددت اطار هذا القانون في الاهتمام بالانسان الاردني وتحقيق الرغامية والعدالة الاجتماعية .

وقد كانت هذه اللجنة من وزير الصحة ووزير العمل ، ووزير العدل ، ووزير الصناعة والتجارة ، ووزير المالية ، وديوان التشريع ، وهنا طلب الوزير ان يتلو الرسالة الملكية السابية

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء

نبعث اليكم ولزامكم الوزراء الكرام اطيب تحياتنا وتهنئتنا ... مع عميق تقديرنا للجهود التي بذلتونها بكل صمت واخلاص . من اجل تقدم

وانني انتقز هذه المناسبة لوجه لكم ولزملائكم الشكر والتقدير على جهودكم الموسولة في تدعيم اقتصادنا الوطني وتطوير الخدمات لشعبنا بتزاهة وبانقة وعفائة .

راجيا من الله ان يوفقكم وان يسدد خطانا وينصر شعبنا وامتنا عزيزنا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عمان في ١٧ ربيع سنة ١٣٩٧

هجريه الموافق ٦ نيسان سنة

١٩٧٧ ميلادية

وقد كان للجهود والمساعدة التي بذلها الدكتورون للناحية الكبيرة في وضعه وقد اعتبر المشرع الاردني ما قدمه الدكتور محب الدين ورقة عمل اساسا للبحث . كما قال ان - وزارة العمل استدعت السيد رئيس التأمينات في السعودية . السيد محمد زيد كما استدعت الخبراء الدكتور القاندي الذي اشرف على وضع القانون السوداني ، والدكتور جو خدار وقصد ابدى السيد السعودي محمد زيد بعض ملاحظاته واكد الاردن بعض الملاحظات الجديدة . والتي تنقش القانون السعودي . وقد عرض هذا الشروع وهذه الملاحظات على بعض الاقتصاديين بالاردن وخبراء القانون من اجل وضع وابداء التطورات المستقبلية خلال ال (١٥) سنة القادمة واظهر الوزير بوضوح العملية من الاشتراكات والعملية الحسابية نفسها من جميع القوانين وعبيلة الحساب الاكوتالي وضرب مثلا على ذلك . وقد طلبت وزارة العمل بعد وضع المشروع من منظمة العمل الدولية ان تعطي رايها وان تبدي ملاحظاتها على القانون الاردني ، وقد ارسلت بعد لني تقريراً حول القانون وابدت ملاحظاتها وتوصياتها وبينت ما يجب عمله ودعمت المشروع وابدت نصحتها للحكومة كعميلة مرحلية ، ان فقط في احدى الجوانب وهي شريحة الشيخوخة شريحة البطالة والاصابات ، وايدى الوزير ملاحظة امدامها ان لقط ستة دول في العالم كله هي فقط التي تغطي هذه الجوانب وان مشروعنا تد اخذ شريحتين فقط وهي الشيخوخة واصابات العمال وايدى ان القانون الاردني المعمول به هو قانون ظالم ، حتى ان اسرائيل رفضت تطبيقه

في الضفة الغربية والاستمرار فيه . . واضاف من ضمن شرحه وحديثه ان الالف الاسر تعيش على (٥) دنائير وهذا لا يفيد ، فانشاء مؤسسة للضمان الاجتماعي مستقلة ومربطة برئيس الوزراء ولها مجلس ادارة ما يساعد ويبيد الكثير من الافراد الذين يستفيدون استفادة مفيدة وكفتمان لهم . وقد شرح بلسهاب عن هذه المؤسسة وعن فضائل ادارتها . . وقد كانت مقدمة الوزير مدعاة ومشجعة لطرح بعض الاسئلة من السادة اعضاء اللجنة ، كان منها ماهية العلاقة بين قانون التأمينات هذا وقانون العمل الحالي ، وانعكاسها وتأثيرها على العامل ورب العمل . وقد كان جواب الوزير ان نفس المال المأخوذ بقانون العمل الحالي سيأخذ من العامل لقانون التأمينات ، دون ان يمس قانون العمل ، ووجه سؤال آخر هو ان قانون العمل الاردني هو تنظيم العلاقة بين رب العمل والعامل والتأمينات تأتي العلاقة بعد الانقطاع عن العمل ، واجاب الوزير اننا حررنا صاحب العمل بهذا القانون والدولة تساهم ، وهناك فترة (٨) شهور لبدية تطبيق هذا القانون ، وسوف تكون المؤسسة عبارة عن بنك معلومات وامية من العامل .

وقد ابدى بعض الاعضاء ان روح القانون ظاهرة ومفيدة ، وان البذل والجهد ظاهران في نصه ، وقد ظهرت بعض التعليقات من النواحي الادارية للمؤسسة الجديدة كما لم يرد ذكر اللجان الصحية ، وهنا اجاب الوزير بان مجلس ادارة المؤسسة له الحق باصدار اللوائح والانظمة التي تنظم العمل .

وتولت الاسئلة والاستيفاحات عن خلفيات القانون ومدى انطباقه وشمولية وكيفية سرياته ومدى العلاقة بين القانون والانظمة المعمول بها في المصانع ولدى ارباب العمل . واجاب الوزير حول جميع هذه الجوانب .

ثم تناولت الاسئلة ايضا عن انواع ومئات العمال التي ستشملهم هذه المرحلة وما بعدها ومن هي الجهة المصدرة لهذه الاوامر لشمول هذه الفئات وضربت الامثلة عن افراد القوات المسلحة ، وهنا ابدى بعض الاعضاء بعد ما تم لهم استطلاعهم وادراك ابعاد هذا القانون ومدى

فوائده استفادهم لعدم وجود مثل هذا القانون بالأردن كما أبدى البعض عن مدى اعجابه بدقّة الصياغة وإنشاء تركيب مواد هذا القانون .
وهنا أبدى الوزير بمقتله وأقواله أن من الأسباب الرئيسية التي انتقدت وساعدت لبنان الشقيق في محنته وما دعم اقتصاده الذي بلغ به الضرر حداً يعرفه الجميع . أن وجود هذا القانون بلبنان هو الذي دفع وساعد اقتصاد لبنان ودعم ما يمكن حتى أن الفائدة ظهرت بعد هذه الحنة وخلاها . . . وبعد مداولة طويلة بدأ المتر بتلاوة القانون مادة مادة . . . ووصلت اللجنة إلى المادة التاسعة . . . وهنا رُفعت الجلسة على أن تجتمع مساء الأربعاء الموافق ١٩٧٨/٥/٣١ للجان المشتركة

دولة رئيس المجلس
موافق .

الجبيج :
موافقون .

ب -

السيد المقرر

قرار رقم ٢ - المؤرخ في ١٩٧٨/٥/٣١
قرار رقم ٢ -

اجتمعت اللجنة المشتركة المؤلفة من اللجنة القانونية واللجنة الاجتماعية برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري بنصاب قانوني مساء الأربعاء الموافق ١٩٧٨/٥/٣١ بحضور معالي وزير العمل السيد عصام المعلوني وحضور المستشار السيد عيسى طماش .

وقد حضر من اللجنة القانونية السادة : كمال الدجاني - أحمد الطراونة - طاهر حكمت - جودت السبول - عبد الله أخو أرشيد علي البشير - نائلة الرشيدان - سلمان القضاء .
وقد حضر من اللجنة الاجتماعية السادة : محمد الفرجان مبيدات - وداد بولص - موفق ناصر الفواز - محمد أحمد ربيع - كارلوس دغيس .

وبدأت اللجنة بدراسة المواد من التاسعة إلى المادة ٣٩ ووافق عليها مع بعض التعديل .

دولة رئيس المجلس
موافق .
السيد مقرّر اللجنة المشتركة
قرار رقم ٢ - المؤرخ في ١٩٧٨/٦/٤
قرار رقم ٣ (٢)
بناء على قرار المجلس الوطني بجلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٢ للضمن احالة مشروع قانون التأيينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٨ إلى اللجنتين القانونية والاجتماعية ،
مقدّر دولة رئيس المجلس بدموع اللجنتين للاجتماع في جلسة مشتركة عقدت مساء الأحد الموافق ١٩٧٨/٦/٤ برئاسة دولة رئيس المجلس السيد أحمد اللوزي وحضور الاعضاء السادة المذكورين ادناه والمستشار الحقوقي من رئاسة الوزراء السيد عيسى طماش .

وأنشأت الجلسة
بمصدق الأمين العام
عدنان بعبون

دولة رئيس المجلس
حل موافق المجلس على قرار اللجنة رقم ٢
الجبيج :

موافقون .

ج -

السيد مقرّر اللجنة المشتركة

قرار رقم ٢ - المؤرخ في ١٩٧٨/٦/٤
قرار رقم ٣ (٢)

بناء على قرار المجلس الوطني بجلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٢ للضمن احالة مشروع قانون التأيينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٨ إلى اللجنتين القانونية والاجتماعية ،
مقدّر دولة رئيس المجلس بدموع اللجنتين للاجتماع في جلسة مشتركة عقدت مساء الأحد الموافق ١٩٧٨/٦/٤ برئاسة دولة رئيس المجلس السيد أحمد اللوزي وحضور الاعضاء السادة المذكورين ادناه والمستشار الحقوقي من رئاسة الوزراء السيد عيسى طماش .

من اللجنة القانونية .

١ - كمال الدجاني

٢ - طاهر حكمت

٣ - نائلة الرشيدان

٤ - عبد الله أخو أرشيد

٥ - أحمد الطراونة

٦ - علي البشير

٧ - سلمان القضاء

ومن اللجنة الاجتماعية :

١ - محمد خليل خطاب

٢ - وداد بولص

٣ - اسحق الفرجان

٤ - كارلوس دميس

٥ - محمد الفرجان مبيدات

٦ - محمد يونس العزّه

٧ - موفق الفواز

٨ - الدكتور محمد أحمد ربيع

افتتح الجلسة المشتركة دولة رئيس المجلس بكلمة رحب فيها بالآخرة اعضاء اللجنتين القانونية والاجتماعية . وطلب فيها مواصلة البحث في القانون الحال عليها مدار البحث وقد تم تأجيل المادة ٤٣ و ٤٥ من القانون ليتم وضع منهجها . وبعد مداولة والمداورة توقفت الجلسة عند المادة (٥١)

اللجان المشتركة

دولة رئيس المجلس

حل موافق المجلس على قرار اللجنة رقم ٣
الجبيج :

موافقون

د -

السيد مقرّر اللجنة المشتركة

قرار رقم ٤ - المؤرخ في ١٩٧٨/٦/١١
قرار رقم ٤ (٤)

بناء على قرار المجلس الوطني الاستشاري بجلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٢ للضمن احالة مشروع قانون التأيينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٨ إلى اللجنتين القانونية والاجتماعية ،
مما ، مقدّر دولة رئيس المجلس بدموع اللجنتين للاجتماع في جلسة مشتركة عقدت مساء الأحد الموافق ١٩٧٨/٦/١١ برئاسة دولة رئيس المجلس السيد أحمد اللوزي وحضور الاعضاء المذكورين ادناه والمستشار الحقوقي من رئاسة الوزراء السيد عيسى طماش ، كما حضر وزير العمل بالوكالة السيد عبد الرؤوف الروابدة، والمستشار الحقوقي لوزارة العمل السيد فايز لطفي .

من اللجنة القانونية :

١ - كمال الدجاني

٢ - طاهر حكمت

٣ - نائلة الرشيدان

٤ - عبد الله أخو رشيد

٥ - علي البشير

٦ - أحمد الطراونة

٧ - جودت السبول

٨ - انعام المنفي

كما حضر من اللجنة الاجتماعية السادة :

١ - محمد خليل خطاب

٢ - وداد بولص

٣ - اسحق الفرجان

٤ - كارلوس دميس

٥ - محمد الفرجان مبيدات

٦ - محمد يونس العزّه

٧ - موفق الفواز

٨ - محمد أحمد ربيع

وقد افتتح الجلسة المشتركة هذه دولة رئيس المجلس بكلمة رحب فيها بالآخرة اعضاء اللجنتين القانونية والاجتماعية كما رحب بالسيد وزير الصحة وزير العمل بالوكالة والمستشارين وطلب مواصلة البحث في القانون الحال عليها والذي ما زال بين ايديهم مدار البحث والنقاش والمداورة واستكمالاً للجلسات السابقة عادت اللجنة في بحث نص المادة (٤٥) هذا مع العلم انها توقفت في جلستها السابقة عند المادة (٥١) .

وقد تليت العريضة المقدمة من مهندسي شركة الكهرباء المؤرخة في ١٩٧٨/٦/١٠ وجرى نقاشها ثم تقرر حفظ العريضة في ملف القانون .

وقد اعيدت دراسة بعض المواد واستكملت دراسة مشروع القانون بأكمله وجرى تعديل بعض المواد فيه واقر من اللجنة بالصياغة التالية :

دولة رئيس المجلس

إذا سمح لي المجلس ، الان نريد ان نستأذن بالخروج بخصوص ارتباطي ودولة رئيس الوزراء وذلك من اجل الذهاب الى المطار لوداع جلالة الملك .

السيد أحمد الطراونة

اقترح تأجيل المناقشة

دولة رئيس المجلس

لا ، ضروري بحثه بالمجلس ، لانه مفسى عليه اكثر من شهرين ، غلبت على المجلس، وسوف نعود .

« وهنا غادر دولة رئيس المجلس قاعة المجلس وترأس الجلسة نائب الرئيس معالي السيد أحمد الطراونة » .

هكذا من الأشهر



نائب رئيس المجلس
السيد أحمد الطراونة

أرجو من المجلس الكريم للعلم . أن اللجنة القانونية هي التي درست هذا القانون بالاشتراك مع اللجنة الاجتماعية .
والآن أرجو من السيد المقرر الابتداء بتلاوة القانون مادة مادة .
السيد المقرر

مشروع

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٨
قانون التأمينات الاجتماعية

الفصل الأول

التعاريف ومجال التطبيق

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التأمينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المضمنة لها ، أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :
الوزير وزير العمل

المؤسسة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

المجلس مجلس إدارة المؤسسة

المدير العام مدير عام المؤسسة

التأمين أو التأمينات : التأمينات المشمولة بموجب أحكام هذا القانون .

صاحب العمل كل شخص طبيعي أو معنوي يستخدم عاملاً أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون .

المؤمن عليه العامل الذي تسري عليه أحكام هذا القانون .

إصابة العمل الإصابة بأحد امراض المهنة المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه .

السيد علي البشير

هناك اقتراح وراء تسمية هذا القانون وبرائي المتواضع أن التأمينات الاجتماعية تاتي على اقل من الاهمية التي ياتي عليها الضمان الاجتماعي ، ولذلك اقترح ان تبقى الضمان وليس التأمينات .

السيد وزير العمل

نحن اخذنا ثلاثة شرائع لتغطي معظم الحالات من الضمان .

اصوات

موافقة ، تنفي على ذلك .

معالي نائب رئيس المجلس

هل لك ما يمنع من تغييره .

السيد وزير العمل

لا يوجد أي فرق بالتغيير ، سواء كان ضمان أو تأمينات ، مثل بعضه .

معالي نائب رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على ذلك .

الاجماع :

موافقون

السيد المقرر

(مستمرا)

خلال فترة ذمائه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب والاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .

المعجز الكلي كل معجز من شأنه أن يحول كليا وبصفة دائمة بين المؤمن عليه ومزاولة اية مهنة أو عمل يتكسب منه .

المرجع الطبي اللجنة الطبية أو اللجان الطبية التي يعينها المجلس .

راتب الاعتلال الراتب المخصص للمؤمن عليه بسبب المعجز الدائم سواء كان طبيعيا أو نتيجة إصابة عمل وفق أحكام هذا القانون .

الاجر كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل لقاء عمله طبقا لأحكام قانون العمل الساري المعمول .

المستحقون المنتفعون من عائلة المؤمن عليه المنصوص عليهم في هذا القانون .

المادة ٣ - ١ - يشتمل هذا القانون على التأمينات التالية :

١ - التأمين ضد إصابات العمل وامراض المهنة .

٢ - التأمين ضد الشيخوخة والمعجز والوفاة .

٣ - التأمين ضد العجز المؤقت بسبب المرض والابوة .

٤ - التأمين الصحي للعامل المستحقين

٥ - المنح العائلية .

٦ - التأمين ضد البطالة .

ب - ينفذ تطبيق التأمينات الواردة في البندين (١) و (٢) من الفقرة (١) من هذه

المادة على العمال الخاضعين لقانون العمل الساري المعمول وموظفي الدولة غير الخاضعين

لقوانين التقاعد الحكومية على أن يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتوصية من

المجلس الثلاث المشمولة بتلك التأمينات ومناطق تطبيقها ومراحلها وتاريخ البدء في تطبيق هذا

القانون في كل مرحلة من تلك المراحل .

معالي نائب الرئيس

هل هناك اختلاف

السيد طاهر حكمت

قانون العمل الساري المعمول

السيد عبد المجيد حجازي

عملية انه يؤمن عليه غير كافية ، لانه يمكن ان يكون هذا موظف ، ويمكن ان لا يكون

عامل .

معالي نائب رئيس المجلس

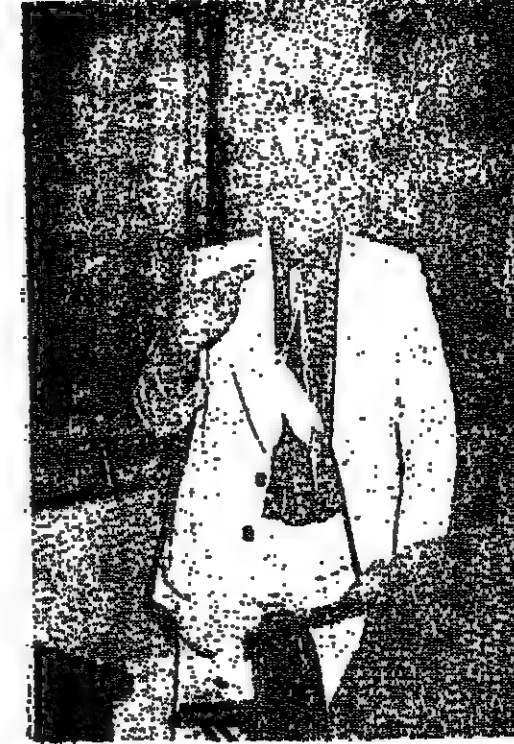
الموظف بالشركة لا يمكن ان يكون موظف ، الموظف بالشركة عامل .

السيد محمود الشريف

بعد الدخول في تفاصيل القانون ، يخيل



هكذا من أجل



السيد عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحة

إذا جاء هذا العامل وتوقف لسبب مشروع كان يكون هذا التوقف لشراء حاجة لولاده ، وصار له حادث بسبب هذا التوقف ، هذا لا يمنع لأنه سبب مشروع .

السيد عبد الله الريماوي

مع اختلاف لتفسير النظام ، لكن الهدف هنا أن نصل لشيء مقتنعين فيه ولا يوجد أحد أن يقول باستعمال ثلاث تفسيرات توقف — وتختلف — وانحراف ، المثل الذي تفضل به الاخ الروابدة يرد في رأي تحت عبارة الانحراف ، لأنه خروج عن معنى العودة ، الى بيته ، فأنحرف لشيء آخر ما دام الذي فكره الاخ عبد الرؤوف يقع في نطاق الانحراف ، وما دام فيه التوقف أيضا فيه معنى التوقف بلا مبرر وبلا داعي ، لذلك ما زلت أنا مقتنع بأن تشطب كلمة توقف ، وهذا لصالح العمال في الظروف الحالية ، لأنه الواحد لما يريد النقل من جبل لجبل يحتاج لسماعتين .

الي ان تغيير اسم القانون الى الضمان سيكون عامل ارباك وحيرة لانه اي القانون ، كله قائم على فكرة التأمين وليس على فكرة الضمان ، تردد كلمة التأمينات وأنواع التأمينات والمؤمن عليه ، ماذا استندنا أو اخذنا بالنظرية التي تقول تغيير القانون كله الى قانون الضمان الاجتماعي أخشى أن يكون القانون . . لكن يراد له مراجعة من حيث الصياغة لاستبدال كلمة (ضمان) بكلمة (التأمين) وأنا اعتقد أن هذه العملية معقدة ، ولذلك أنا بعد الاطلاع على القانون أحس أن ابتناؤه باسم قانون التأمين قد يكون لاستيرارته وانسيابته من حيث الصياغة لانه في الحقيقة هو قانون تأمينات وليس قانون ضمان وهناك فرق كبير بين الاثنين .

معمالي نائب رئيس المجلس

مسوت عليه . وشكرا .

السيد عبد الله الريماوي

في التعريف الوارد في اصابة العمل في الفترة الاخيرة من التعريف . يقول : يشترط أن يكون الذهاب والاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي . اقترح استعاط كلمة توقف يعني هي الفكرة أن يمتد التأمين على العامل ، ليس فقط أثناء العمل وإنما أثناء ذهابه وايابه ، الذهاب والاياب ، إذا انحراف عنه أو تخلف أبر يجوز أن يخرج عن التأمين أو من الضمان لكن التوقف ، يمكن يتوقف له نصف ساعه في التاكسي بحكم السير يعني لازم نضع التعبير الذي يضمن الهدف من الفكرة . لذلك اقترح أن تشطب كلمة توقف ، التوقف وهي صيغة من صيغ التخلف غير المشروع ، أما دون توقف ودون تخلف أو انحراف كأننا بهذا الغيتا الفكرة تبليا ، ولا اخلالنا نرغب في الغاءها اي عمل غير مشروع يعني المؤمن من التأمين . لذلك تشطب كلمة (توقف) اجسن .

معمالي نائب رئيس المجلس

اقتراح عبد الله بك نني عليه .

الجيبس :

مواثيقون .



معمالي نائب رئيس المجلس

من يوافق على اقتراح عبد الله بك .

السيد الامين العام

لم يحصل على العدد المطلوب

معمالي نائب رئيس المجلس

سقط

السيد طاهر حكمت

بالرغم من الاقتراح الذي تقدم به الاخ عبد الله الريماوي وبالرغم من سقوطه ، الا انني ارجو ان تصاغ المادة صياغة جديدة .

معمالي وزير العمل

للحقيقة أقول ، انه هذا التساؤل يعالجه القانون نفسه ، والمرشح جاء فقط ليوصف عملية الذهاب والاياب للعمل والحكاية ليست لمبة محاييه أكثر منها لمبة قضاء ، وهذا الامر هو ضمان ليس الا .

السيد طاهر حكمت

الصحيح أن المحاكم هي التي تقوم بمسألة التفسير والقانون لا يسر ، وأكثر من ذلك أنا اذهب أكثر مما ذهب السيد الوزير منذ عسرت حالة حدوث الاصابة ، المحاكم لدينا في القانون



السيد وليد عصفور

النص الوارد هنا هو الشيء المقصود وعندما وضعت كلمة توقف وكانت في كل كلمة منها مقصورة ، لانه هو العامل في طريقه الطبيعية ، من العمل الى منزله ومن منزله الى العمل ، هناك عدة امور يتوقف في طريقه العامل على الاتصال لموجود كلمة توقف في الواقع حتى على الطريقة التي يسرها عبد الله بك لا تزيد اي شيء ، وإنما إذا رغبت قد ينقص شيء من المقصود ، ما في اي ضرر أن تبقى موجودة ، وهي كما اعتقد ضرورية

معمالي نائب رئيس المجلس

أذن ما الفرق بين كلمة توقف ، وتختلف .

السيد طاهر حكمت

أنا اعتقد أيضا — أن تحذف كلمة تخلف وانحراف ، لان المتصود من المادة الداهمين الى العمل مباشرة ، المحاكم تقوم بتسريها ، ان الاتصالات الواردة في المادة ، وصلاحيه المحكمة ومن هنا ارجو احادة صياغة الفقرة .

المسكري سرتها تسيرا تشاينا واضحا ،
لذلك وضع التفاصيل والزيادة هي عجز في القانون
ومحاكمنا قادرة على التفسير وهذا ليس من
الحامين أو المشرعين .

معالي نائب رئيس المجلس

على كل حال الزيادة في القانون لا تضر

السيد طاهر حكمت

إذا كانت الزيادة في القانون تقتضيها
طبيعة الحال ، أما الزيادة هنا فتصبح هي
والترك واحد ، وهما من قبيل الضعف وانما
أطلب من الرئيس أن يصوت عليه .

السيد المقرر

السيد طاهر حكمت

انتهى دور المقرر .

معالي نائب رئيس المجلس

أرجو التقيد بالنظام . أرجو المسكوت .
الطلوب منهم أن يغسروا القانون أو يلفوه

السيد عبد الله الريماوي

أرجو أن يتم تعداد الحاضرين وأن يكون
دقيقا .

السيد الأمين العام

الحضور ٧٧ عنوا .

السيد عبد الله الريماوي

أرجو أن يجري احصاء بعدد الاعضاء
بصورة دقيقة قبل التصويت عليه ، حتى نقدر
نرى نتيجة التصويت ، أعضاء المجلس الحقيقيين
الاطار العام محدد بما نصوت عليه ، هل نريد أن
نصوت بطريقة تعطي حق العامل بصورة أكثر
ضمانا أولا ، ثم هذه هي كل العملية .

الدكتور خليل السالم

هناك نقطتين للنقاش في أي مجلس من
مجالس الدنيا ، يجب أن يجري التصويت على
أساس من هو مع الرأي ، ومن هو ضد الرأي
ومن يمتنع من التصويت في كثير من القضايا يحدث
أن يمتنع أحد الأعضاء من التصويت ، ومن هنا
يجب أن نتاح هذه الفرصة لأغراض استكمال
الصورة ، إذ النظام الداخلي لا يقول بذلك ،
يجب في رأيي أن يحدد ليشمل هذه الناحية بالذات
ولا يكتفى من هم مع هذا الرأي ، يجب أن يقال
من هم ضد الرأي ، ومن يمتنع من التصويت ،



هذا غيبا يتعلق بالنقطة الاولى ، وإذا كان النظام
الداخلي لا يوجد به غارجو أن يصار للعمل بهذه
الطريقة من هو مع ومن هو ضد ومن الممتنع
عن التصويت ، كما أرجو أن يكون ذلك تقليدا
في هذا المجلس بالمستقبل هذا من جهة ، من جهة
ثانية غيبا يتعلق بالانحراف عن الطريق أو
التخلف أو التوقف ، مثلا قال بعض الاخوان
الهدف هو أن نعوض على العامل ، وإي قيد
على هذا التعويض قد يشل التعويض وقد يكون
موضع نقاش طويل ، ولذلك يجب أن يخلص
القانون من أي شيء مكسي وإن يضر بالعمل
أو يحرره من هذا التعويض ، تحدث له إصابة ،
الإصابة حقيقية ، بعد أن تحدث ما دمنا قد
قررنا أن نحبه في عملية الذهاب والاياب وأن
نعطيه حق التعويض ، يجب أن نبسط ذلك كثيرا ،
ولا ندخل المظالم مهما كانت لتحول دون حصوله
على التعويض ، ولذلك أنا اقترح أن يكون
الشيء في التأخير بالذهاب والاياب ويكتفى
بشيء يشبه ما قاله الاخوان ، خط السير الطبيعي
الذي يسلكه يوميا ، المختصر : أن الخط المباشر
الذي يقرره صاحب العمل بالسير يوميا والذي
يسلكه في طريقه شهريا أو سنويا يجب في رأيي
أن نترك الانحياز الغامضة ، التوقف ، قد يكون
التغيير من بامن لباص ، أو تغير تكسي لباص ،
أو بالعكس ، الانحياز قد يكون إنحياز بالسير
أو بسبب عدم مباني في الطريق أو تسكير الشارع
جميع هذه الانحياز قد تفسر لمصلحة المؤسسة
الضمان ، أنا بنح الغالب ، ولذلك يجب أن اخول

معالي نائب رئيس المجلس

هذا ما تقررته اللجان الطبية .

موافقين عليها ؟

الجميع :

موافقون

السيد عبد الله الريماوي

ما هو المقصد من أن يحدد مجلس الوزراء
هذه ويأمره تنفيذ تطبيق التعليلات كذا على العمال
الخاضعين لقانون العمل الساري المفعول ، هل
نفهم أن الحكومة تعتبر أنه بين العمال الخاضعين
لقانون العمل في غلات ، النقطة الثانية . وموظفي
الدولة غير الخاضعين لقانون التقاعد هل بين
هؤلاء غيبه غلات ، ما هو المقصود فعلا من عبارة
على أن يحدد مجلس الوزراء بناء على تشييع
الوزير . توصية من المجلس الغلات المشمولة بتلك
التأمينات ، لأن هذه المادة أو هذه الفترة رغم
نفاذ القانون تجعله معطلا فعلا حتى تقرر الحكومة
أن يشهد غلة معينة ، أنا عاوز أهم وجهه نظر
الحكومة قبل ما انانقش .

معالي نائب رئيس المجلس

معالي وزير العمل



دون أية كلية تحرم هذا العامل من حقه لمسي
التأمين خصوصا عندما يحصل له حادث ، والحادث
حقيقة ، يعني قد يحدد بوقت بالنسبة للمواصلات
وأن يكون خط السير الطبيعي الذي يسلكه
يوميا ، والذي يأخذ ساعة أو نصف ساعة ،
أن يحدد بقواعد العمل الداخلي ، يحدد هذا
للعامل لكن في القانون يجب أن يكون القانونيون
خاليا من كل لفظ قابل للتفسير ضد مصلحة العامل .

معالي نائب رئيس المجلس

المجلس منذ تشكيله يأخذ بهذا الأسلوب ،
وهذا الطريق ، وأرجو أن نصوت عليها ونسرى
من يوافق : وإذا خرجنا عن هذه الطريقة فسوف
تكون سابقة . والأسلوب هو سنه نسير عليه ،
أسلوب المجلس صار ، وقد قررنا قبل ساعة على
من يوافق ، وبالنسبة للنقطة الثانية كلنا مع
العامل ، وكل انسان منا مع العامل ، ولذلك
طالما هذه النقطة ، يعاد النص في هذه الفقرة
لأنه كلنا نحبه العامل وكلنا يريد أن يستفيد هذا
العامل لأنه مصلحة المجتمع ، ولذلك النظر في
هذه النقطة ، الانحراف ، مخالفة فنية تشريع
والأن استمعنا لكلية الاخ طاهر ، اقترح غيبها
شطب كلمتين ، لذا أنا اطرحها بالتصويت ، من
يوافق على التخلف ومن الذي يوافق على الشطب

السيد عبد الرؤوف الروابدة

قد نسوط على الشطب ، ولكن ما هو
البدائل .

معالي نائب رئيس المجلس

أن يوضع عبارة على أن يكون الذهاب
والاياب من وإلى مكان العمل وشطب مباشرة لا
يوجد مباشرة ، من يوافق على المادة الثالثة .

الجميع :

موافقون .

السيد محمد علي بدير

يا سيدي الفترة نفسها ، إصابة العامل
تبدأ بما يلي : الإصابة بأحد الأمراض المهنية
المبينة في الجدول رقم واحد الملحق بهذا القانون
افتقد أنه من الضروري أن يحدد مدة الظهور
لهذا المرض ، هل يا ترى إذا كنت تعمل في شركة
وخرجت منها ، وبعد خمس سنوات أصبت بالمرض
والإلزام يكون في مدة محددة خلال شهر . خال

هكذا من الأشهر

معالي وزير العمل

ان الذي تفضل به السيد عبد الله بك
وارد لان القانون نفسه اعتمد في التطبيق المرحلية
ولذلك اعطى الحق لمجلس الوزراء ، لانه سيكون
هناك في الحقيقة مرحلتين ، سيكون ثلث العمال
فيه تدرج في عملية الضمان ، وبالتالي كل فئة
من هذه الفئات بينت من تاريخ شمولها .

معالي نائب رئيس المجلس

السيد عبد الله بك تفضل

السيد عبد الله الريماوي

يعني بنقول مثلا ، المصنع الغلاني او الشركة
الغلانية ويشملها ، والشركة الغلانية لا ، بنقول
عمال الحديد يشملهم وعمال الاسمنت لا ، اذا كان
الامر كذلك فهو جدا خطير وعقيم ، انا غير معترض
لحد الان انا اسأل ، لا بد ان يكون في ذهن الحكومة
وليس في ذهن الرئيس في ذهن الحكومة ما هو
تعريف الفئة في هذا النص ، ما هي الفئة .

معالي السيد وزير العمل

الفئة في بعض المؤسسات ، من الممكن ان
يكون شمول فئة على فئة اخرى وهجم العمال في
المؤسسة الواحدة هي التي تدخل ضمانات
اجتماعية ، ولذلك فحجم العمال فعلا هي طبيعة
العمل في هذه المؤسسة وبه يتم التحديد .

معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة**وزير الصحة**

انا ادرك واولق ، ان المؤسسة المطلوب
يخضع لعملية زمنية ، هذا القانون يشتمل امرين
والاثنان يجب ان يطبقا ، ويجب ان تضمن لهما
الاستمرار ، ومن هنا جاء النص يؤمن كل انواع
العاملين .

السيد عبد الله الريماوي

انا ادرك واولق ، ان المؤسسة المطلوب
انشاؤها ، لا بد وان تعطي الفرصة للمرحلية في
التطبيق ، اخترت المرحلية بالنسبة لانواع
الضمانات ، انصبت على ضمانتين ادرك هذا
واوافق عليه ، انما الباقي فهو في المشيرون ، انا
افضل ان تحدد الثغوة تحديدا اكثر دقة ، انما
لست ضد التطبيق المرحلي الفوري ، لكن اري ان
يحدد بالقانون ، ولا يترك بهذه الصيغة التي قد
تتغير في ظرفيات الفئة غير ما تفضل به الاخوان
المستشارون .

معالي نائب رئيس المجلس

الدكتور خليل تفضل ،

الدكتور خليل السالم

بالتأكيد القانون يسير على مبدأ المرحلية
يعني لا يمكن ، ان تقوم المؤسسة وتكون جميع
هذه التأمينات لجميع العمال في يوم خلق المؤسسة
مختلفين على هذا ، خصوصا وان المؤسسة ستعتمد
في التمويل على اشتراكات المؤسسات التي
يشمل عملها هذا التأمين ومن هنا اري اولا ان
الحكومة بالنسبة لوظفي الدولة غير الخاضعين
لقانون التقاعد الحكومية هم مشمولون حكما
وبطريقة التعامل الحالي بكثير من التأمينات ،
ولذلك يجب ان نفرق بين موظفي الحكومة غير
المصنفين وغير الخاضعين للتقاعد الذين يشملهم
قانون العمل ، وطبعا عمل المياومة لا يشملهم ،
فمنستطيع من الان بصيغة هذه المسؤولية ،
مسؤولية حكومية ، وثالثة الان ، ولا نستطيع
الحكومة ان تتخلى عنها ماليا ، لذلك يجيبسركة
ان نضع في نص هذا القانون ، التأمينات التي
يتمتع بها موظفو الدولة غير الخاضعين للتقاعد
يمكن ان نستطيع ان تؤمنهم ضد البطالة المذكورة
بالفقرة (٦) من حيث المبدأ ، يمكن المنح
العائلية ، مع انه في عندنا علاوة غلاء التي
يمكن ان تكون جزء من هذه المنح العائلية ، فلي
كثير من التأمينات التي يمكن ان تنسحب بسركة
وتترك البعض الاخر الى فرصة اخرى والى قرار
مجلس المؤسسة ، ومجلس الوزراء . الموضوع
الثاني الذي يتعلق بالفئات يجب ان لا يشمل
موظفي الدولة يمكن الذي يشمل موظفي الدولة هو
نوع من التأمين ، لكن جميعهم يجب ان ينسحب
عليهم التأمين بكلفته مهما كان . فليما يتعلق
بتحديد الفئات الحقيقية ليست ثلث العمال ،
الافضل ان يقال في القانون ثلث المؤسسات
والعاملين فيها يعني الانطلاق ، يجب ان يكون
في المؤسسة وليس من فئة العامل على اعتبار
انه عامل ، المؤسسة بتغير ، فانت لا تتكلم
في الحقيقة من العامل ، وانما تتكلم من طبيعة
المؤسسة توتها ضمانتها ، خدمتها للجمهور
الى اخر ولذلك يجب ان نذكر هناك المؤسسات
التي تبدأ بها من حيث كما قلت جميعها ، ماليا
مساهمتها ، خدمتها للجمهور الى اخره ، سيدي

الرئيس لي اقتراح هنا ، بما ان القانون لن
ينتهي اليوم ، اري ان تكون الصياغة فيها بمعد
لا نزيد انفسنا الان بالصياغة ، عندما نتفق على
تعديل المادة ، نترك لآخواننا الذين صاغوا هذا
القانون ان يعودوا ويأخذوا جميع الملاحظات
بمعين الاعتبار ثم يقدموا لنا صياغة في ضوء ما
اتفق عليه اما اننا نصير لجنة صياغة في نفس
الوقت فلنا امتدد اننا نضيع وقتنا سدى مبلنا
هذا بالمادة الاولى ونجهدنا في الوصول الى
اتفاق شكلي لا اظن اننا سننجح في كل مادة
نصيح نص جديد .

معالي نائب رئيس المجلس

السيدة انعام المفتي

السيدة انعام المفتي

في هذه المادة تفرقة بين المؤسسات العامة
وبين الخاصة ، بينها بالنسبة لموظفي الحكومة
فالامر متروك ومفتوح ، واود ان استفسر من
معالي وزير العمل ما هي معالجة الحكومة
لموظفيها ويسبب عدم توفر المال في هذه المرحلة
فما هو السبب في خضوع المؤسسات الخاصة
للضمان من دون

معالي وزير العمل

اعتبار المبدأ سياسة للضمان الاجتماعي ،
هناك فئة يشملها قانون العمل ، وبالتالي احكامنا
لهؤلاء الفئة الموجودة هناك لا يخضعون للتأمينات
ومن هنا جاء بان يكون عمال الحكومة خاضعين
للتأمينات فان النص عليهم غير وارد .

معالي نائب رئيس المجلس

القانون جعل شأنهم شأن ، الموظفين
الذين تسري عليهم احكام قانون العمل ، وكلمة
سري على الفئات وليس على الأشخاص ، فكل
هناك صيغة .

الدكتور خليل السالم

اقتراح معالي الوزير ان توضع تحديد
صلاحية مجلس الوزراء في التحديد فقرة (ج) ان
يستل من الفقرة (ب) اولا لانها تعطي حكما
جنديا وحكما مختلفا وليس مرتبط في رأي الموظفين
الدولة غير الخاضعين لقوانين التقاعد الحكومية
يعني انا اوفر ان تكون الحكومة هي المثل الاول
الطيب في حماية الانسان وان تكون الحماية مطلقة

الجميع دون فئة ولكن نوع الضمان يمكن لمجلس
الوزراء ان يقرره من ١ - ٦ يعني يقدر ماذا
سيشمل من ١ - ٦ . مالتقدير سيكون هناك
بنوع التأمين او بنوع الضمان ، فيما يتعلق بالفترة
ب ، ج لازم نصير ، هكذا يحدد مجلس الوزراء
بناء على تشييب الوزير وتوصية المجلس
المؤسسات ، وفئات العمال الذين تشملهم هذه
التأمينات او اجزاء منها وتنتهي العبارة في مواعيد
محددة .

معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة**وزير الصحة**

يبدو لي ان المادة لم يفهم نصها ، الموظفون
في مؤسسات الدولة مثل العمال ، لمعامل مؤسسة
الدولة كأي مؤسسة اخرى ان مرحلية التطبيق
ان تكون خاضعة المؤسسات الكبيرة ، لكن
المؤسسات الصغيرة في رأيي ان تشملهم مظلة
التأمينات .

معالي نائب رئيس المجلس

السيد امين شقير

السيد امين شقير

هذه القضية تبدو في منتهى الخطورة ، لانها
تقوم على التزامات قانونية ومالية ، وهي التزامات
متقابلة فالمستحقون والمستخدمون في ان واحد معا
معنى ان المؤسسة انها تقوم بالتأمين وبمعنى اخر
ان جميع العمال الذين اشتركوا فيه ، هم
خاضعين للتأمين ماذا اتينا الى موضوع المراحل
الست فانها لا تشمل ثلث داخل القطاعات
العائلية ، في حين اي زميل اخر استفاد من ذلك
الحق ، وتتطلع المؤسسة جزءا من مواردها ، فان
التأجيل في عملية البرامج في المراحل للتطبيق انواع
التأمينات وليس الفئات .

معالي نائب رئيس المجلس

عندنا مؤسسات تشمل لك والذين عامل .

معالي وزير العمل

اريد ازالة الغموض عند الاخ امين لن
يكون هناك فئة ، عملية العدالة متساوية الجدوى
المالية لهذه المؤسسة هي في اسراع المؤسسة
في تغطية شمول اكبر قدر من المؤسسات .

هكذا من المأهول

السيد أمين شقير

إذا أخذنا على سبيل المثال الفئة الأولى فئة التامين الأولى ، هل هناك نوع من البرمجة هذا سؤال مهم ، أنا أرفع وأنا مشمول وغير مشمول ، أنا ما فهمته من - ١ - ستكون على مراحيل .

معالي نائب رئيس المجلس

هذا القانون اخذ مدة طويلة في الدراسة الفهم القانوني يحتاج الى دراسة عميقة فارجو ان لا يضيع صدر الحكومة .

الدكتور خليل السالم

اشترك المؤسسة في اليوم . . . اعتقد ان يكون الرأي ، بانه كلما زاد الاشتراك عمن عمال المؤسسة زادت الطوعية والحرية بالانتماء حقوق والتزامات موجودة في ان واحد ومما ، لكل نوع من انواع التأمين رسم مختلف ، يجب ان لا نفترض هذا ضد المرض او ضد الهممة .

السيد عبد الله الريماوي

كل ما قيل في هذا الموضوع يؤكد انها تسمى النقطة السادسة في الموضوع ، يدرك ان الصياغة تترك كثيرا للاسئلة .

معالي نائب رئيس المجلس

هذا القانون عرض على لجنين ، تقدم بعض الاخوان بتاجيل بعض المواد على ان تعرض على المجلس ، ارجو من الاخوان الذين قدموا اراءهم ان يتقدموا بها ثم تطرح صياغتهم .

السيد جودت السبول

اقترح التصويت على الصياغة كما وردت .

معالي نائب رئيس المجلس

عندنا اقتراح من الدكتور خليل السالم في تغيير الصياغة .

السيد جودت السبول

التصويت على الصياغة والتعديل .

معالي نائب رئيس المجلس

اقتراح الاخ جودت هو شطب عبارة بتسليم من الوزير .

الجيبوع

موافقون .

اذكركم ولكي نصل الى نتائج عملية ، ان يؤجل البت في هذه المادة ، فاني ان يتم التامين بين اللجنة والحكومة فسنسحب .

السيد محمود الشريف

هذا القانون ، كان بداية التفكير فيه من جلالة الملك المعظم ، واخذ فترة طويلة ثم احيل الى اللجنة القانونية ، وانطلاقا مما قدم من الدولة دون مبادرة او ضغط من احد ، فالتية موجودة منذ الدولة ، ومن حقنا ان نقيد حق الحكومة الحكومة مخلصه وصادقة لذلك ، ارى انه من حق الحكومة علينا ان نعطيها حرية التصرف في هذه المادة ، لنعطيا مرونة اكثر في التطبيق .

معالي نائب رئيس المجلس

المادة - ٤ -

السيد مقرر اللجنة

المادة ٤ - ١ - تسري احكام هذا القانون على جميع العمال ممن لا تقل اعمارهم عن ستة عشر عاما دون اي تمييز بسبب الجنسية ومهما كانت مدة العقد او شكله وايا كانت طبيعة الاجر وقيمته سواء اكلن اداء العمل بصورة رئيسية داخل المملكة ام خارجيا مع عدم الاخلال بالاحكام الانتقائية الدولية التي تنظم قواعد الازدواج في التأمين .

ب - لا تسري احكام هذا القانون على الفئات التالية :

١ - موظفي الحكومة الذين تسري عليهم احكام قوانين التقاعد المعمول بها .

٢ - الموظفين الاجانب الذين يعملون في البعثات الدولية او السياسية او العسكرية الاجنبية .

٣ - العمال الذين تكون ملاقتهم بصاحب العمل غير منتظمة ويحدد الوزير القواعد والشروط اللازم توفرها لامتناع علاقة العمل منتظمة ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال التفريغ والشحن .

معالي نائب رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص .

الجيبوع

موافقون .

الدكتور خليل السالم

ارجو ان تتوقف عند تغير الجنسية وذلك لتقدم تشجيع العمال الوافدين من الخارج ، الحقيقة هناك نقطتين الحقيقة الاولى وخمسون في المئة يتعلق باحكام الانتقائية الدولية ، واذا كان الامر .

كذلك فنحن نحترم الاحكام الدولية ، لاننا سنستنتج كثيرا من المادة ، النقطة الثانية عدم الازدواج ، وليس الازدواج .

السيد عبد الله الريماوي

عدم الازدواج هو الاصل ، اعتبر نقطة الدكتور خليل جديرة بالاهتمام وحصرتها بالعمل العرب ، التعامل بالمثل ، ان نأخذ ببدا التعامل بالمثل .

السيد محمود الشريف

اريد ان اسال بالنسبة لعمال الشحن والتفريغ .

معالي نائب رئيس المجلس

هم عمال غير ثابتين اليوم .

السيد مقرر اللجنة

(متابعيا) .

ج - مع مراعاة احكام المادة (٦) من هذا القانون يعلق تطبيق التأمينات على فئات العمال التالية وذلك الى ان يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس تطبيق تلك التأمينات عليهم :

١ - العمال المستخدمون في الاعمال الزراعية او الحرجية او اعمال الرعي ما عدا الذين يعملون في تلك الاعمال على الات ميكانيكية او في اعمال الري الدائم او الذين يعملون في الحكومة او في المؤسسات العامة التابعة لها .

٢ - البحارة والصيادون البحريون .

٣ - خدم المنازل ومن في حكمهم .

٤ - العاملون لحسابهم الخاص .

٥ - افراد اسرة صاحب العمل العاملون عنده الذين يعيشون في كنفه ويتولى اعالتهم عملا حتى الدرجة الثانية .

معالي نائب رئيس المجلس

هل من اعتراض .

هل يوافق المجلس على المادة كما طليت .

الجيبوع

موافقون .

السيد مقرر اللجنة

المادة ٥ - ١ - تسري احكام التأمين ضد اصابات العمل وامراض المهنة على العمال المتدربين الذين تقل اعمارهم من ستة عشرة سنة والذين يعملون بموافقة وزارة العمل بدون اجر خلال فترات التدريب ودون ان يتحمل صاحب العمل اية اشتراكات منهم .

ب - يستحق العامل المتدرب الذي تنطبق عليه احكام الفقرة (١) من هذه المادة في حالة اصابته بالعجز الكلي راتبا شهريا مقداره عشرة دنائير او تعويضا قدره الف دينار في حالة الوفاة يوزع بين مستحقيه وفقا للجدول رقم (٦) الملحق بهذا القانون .

معالي نائب رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة كما طليت ؟

الجيبوع

موافقون .

السيد مقرر اللجنة

(متابعيا) .

المادة ٦ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من المادة (٣) من هذا القانون يجري تنفيذ تطبيق اي من التأمينات الواردة في الفقرة (١) من المادة (٣) من هذا القانون على مراحل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس على ان يحدد في هذا القرار ما يلي :

١ - تاريخ وضع المرحلة الاولى موضع التطبيق وتاريخ اية مرحلة تالية .

ب - مناطق تطبيق التأمين وابتدائه في المرحلة الاولى وفي اي مرحلة اخرى تالية .

ج - فئات اصحاب العمل والعمال المزمين بالتأمين في المرحلة الاولى وفي اي مرحلة اخرى تالية .

السيد أمين شقير

هذه المادة ، واريد ان اتكلم عن الفقرات ١ ، ب . المفهوم ان هذا القانون نأخذ بنذ صدوره ، وهذه عبارة عن تطبيق للمادة التي اختلف عليها من قبل ، وتطبيقها يأتي ، مع القانون تطبيق تدريجي ، ويرغض القانون بعض فئات العمال منذ صدوره ، وتطبيق التأمينات هو تدريجي والالتزام فيه من ناحية العمال واصحاب العمل اجباري ، وحتى تكون النزاهة والعدالة فنجيب ان يأتي ذلك منذ بداية التطبيق .

معالي نائب رئيس المجلس

عندنا يصدر القانون يصبح ملزما .

معالي السيد وزير العمل

نص المادة صريح ويتفق مع ما طرحه الاخوان بالتفاني ، الذي دار بالجلسة .

الدكتور خليل السالم
في المادة (٦) الفقرة - ب - من اصحاب العمل مع الإشارة الى ان ذكر المؤسسات (بالفترة - ب - كما وردت) علما بان الحكومة تحكي في الفقرة - ب - ليس ثلث اصحاب العمل (ب) فقط ثابتة الالتزام والطوعية والمرحلية، المادة - ٧ - يكون التابن بالمؤسسة الزاجيا وترك هنا فكرة المرحلة ، والتدرج في صيغة الالتزام .

معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحة

المادة تحدثت بالفئات مشمولة الحتم وليس المقصود بالكلام عن المؤسسات تكلفت عن اصحاب العمل ، وعن المؤسسات بل عن ثلث العمال ، وليس ثلث اصحاب العمل .

الدكتور خليل السالم
نحن متفقين في الجوهر ، فليس هناك كلام اذا ما وضع قانون للجوهر ،

معالي نائب رئيس المجلس
المهم ، هل المجلس موافق على المادة (٦) من الناحية القانونية ، المادة واضحة ، في هناك اعتراض .
الجبيـع :
موافقون .

السيد مقرر اللجنة
المادة ٧ - يكون التابن في المؤسسة الزاجيا بالنسبة لاصحاب الاعمال والعمال ولا يجوز تحميل المؤمن عليه اي نصيب في ثلثات التابن الا فيما يرد به نص خاص في هذا القانون .
(اصوات : استراحه)

السيد مقرر اللجنة
دعونا نكمل .

معالي نائب رئيس المجلس
من يوافق على المادة - ٧ -
الجبيـع :
موافقون .

اصوات
استمر ، استمر .

السيد مقرر اللجنة
المادة ٨ - كل مؤمن عليه يخرج من نطاق تطبيق هذا القانون بعد الانتفاع بالحماية لمدة

خمس سنوات على الاقل يحق له الاستمرار في الانتساب بصفة اختيارية الى تامين الشيخوخة والعجز والوفاء على ان يؤدي الاشتراكات التي يلتزم بها صاحب العمل والمؤمن عليه كاملة عن ذلك التابن وفقا للشروط والاوزاع التي يقررها المجلس .

الدكتور خليل السالم
اذا عدنا للمادة - ٨ - ما هو وضع العامل الذي كان يعمل عند احد ارباب العمل ، ثم صار بعد ذلك صاحب عمل .

معالي وزير العمل
بالنسبة لكلفة الايدي ، والاردن يراعي وضع العامل وينفذ لانه مستورد ، لمعدنا يمتن العامل مهنة وينفذ له محلا لهذه المهنة ، فهو يصبح في نفس الوقت صاحب مهنة وعامل ، واعطته المؤسسة الحق في كل خدمة ، وفي كل مدة تضاهي وهو عامل ، ثم هو رب عمل قد تكون وجهات النظر مختلفة ، ولكنها في القانون محفوظة .

الدكتور خليل السالم
في حالة ما اذا اصبح المؤمن عليه صاحب عمل ، انتقلت بذلك عنه بعض الخصائص التي ينص عليها القانون ، يحق له ، اما بطلبها وردت بالحقيقة واسعة التطبيق وانا معتقد انها غير واضحة ، وانا اکتفي بتوضيح معالي الوزير ، اذا اراد ان يثبت في وقائع الجلسة انه هو المقصود به هو فقط العامل الذي اثر لنفسه ان يصبح صاحب عمل ، ولذلك اصبح غير مؤهل التابن بنص القانون عندئذ ما في مانع .

معالي وزير العمل
هذه فقط للعامل الذي يصير فيها بعد صاحب مهنة ورب عمل .

معالي نائب رئيس المجلس
اي ان هذا العامل ، في هذه الحالة لم يعد عاملا ، خرج من دائرة تطبيق القانون ، لانه لم يعد عاملا وليس بإمكانه ان يعمل .
« وهنا عاد دولة رئيس المجلس السيد أحمد اللوزي ، وأعطى بنسبة الرئاسة وتراس الجلسة » .

السيد مقرر اللجنة

الفصل الثاني

التنظيم الإداري للمؤسسة

المادة ٩ - ١ - تنشأ بمقتضى احكام هذا القانون مؤسسة تسمى (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية وذات استقلال مالي وإداري ولها ان تقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات القانونية و ابرام العقود بما في ذلك حق التقاضي وتلك الاموال المتقولة وغير المتقولة واستثمارها وقبول الهبات والاعانات والتبرعات والوصايا والترويض والقيام بالاجراءات القانونية وان تنيب عنها لهذه الفاية النائب العام او اي وكيل اخر من المحابين .

ب - يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان ويجوز ان تنشيء غروعا ومكاتب لها في داخل المملكة وخارجها .

دولة رئيس المجلس
هل المجلس موافق
الجبيـع :
موافقون .

السيد مقرر اللجنة
المادة ١٠ - ١ - يكون للمؤسسة مجلس ادارة يؤلف على الوجه التالي :

- ١ - الوزير رئيسا
- ٢ - المدير العام عضوا ونائبا للرئيس
- ٣ - وكيل وزارة العمل عضوا
- ٤ - وكيل وزارة الصحة عضوا
- ٥ - نائب محافظ البنك المركزي عضوا
- ٦ - وكيل وزارة المالية عضوا
- ٧ - وكيل وزارة الصناعة والتجارة عضوا
- ٨ - أربعة أعضاء يمثلون العمال يختارهم الاتحاد العام لتقابات العمال .

٩ - أربعة أعضاء يمثلون اصحاب العمل، اثنان منهم تختارهما الغرفة الصناعية او اتحاد غرف الصناعة والاثنان الاخران يختارهما اتحاد الغرف التجارية .

ب - تكون مدة عضوية الاعضاء المنصوص عليهم في البندين (٨ و ٩) من الفقرة (١) من هذه المادة سنتين ، ولا يجوز تجديد عضوية اي منهم لأكثر من مرتين متتاليتين وتسقط العضوية من اي منهم بقرار من المجلس في اي من الحالات التالية :
١ - اذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات عادية متتالية دون عذر مشروع .

٢ - اذا فقد الصفة التي عين من اجلها في المجلس كعامل او صاحب عمل .
٣ - اذا حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف او الاداب العامة .

٤ - اذا استحال عليه ممارسة عمله كمعضو لمدة ستة اشهر متتالية .
٥ - اذا اعلن املاسه .

دولة رئيس المجلس
ما رأي الاخوة ، هل من اعتراض .

الجبيـع :
موافقون .

دولة رئيس المجلس
السيد ابو عصام

السيد محمد علي بدير
ما في هناك تساوي في ٧ من الدولة و ٨ من اصحاب العلاقة ، المؤسسة تخص ثلاث ثلثات من العمال ، واصحاب العمل والدولة بينها ، كتبت اتبني لو كان عدد المجلس عوضا عن (١٥) يكون (١٢) ، كما اعطوا العمال (٤) او اعطوا اصحاب العمل (٤) من ان يكون للدولة ٤ حتى يكون هناك تساوي في ثلاث اثلثات ، هنا نسي ٧ ، ٨ ، ٩ ، (١٥) من الدولة و ٨ من اصحاب العلاقة مناصفة كتبت اتبني لو كانوا (٣) اربعات ٤ و ٤ و ٤ .

دولة رئيس الوزراء
في الواقع روعي الجانب الحكومي لانه اكبر حجم في هذا الصندوق ، وزارة المالية ، وزارة الصناعة ، ملاعضاء اضطرينا في استثمار اموال هذا الصندوق ، الغرفة الصناعية ليست موجودة في غرفة صناعة ولذلك اقترح ان تبقى في حالة انشاء غرف صناعية ، اذا اردنا نعطها لاتحاد الغرف التجارية يا اما ان تشطب يا اما ان نضع محلها في حالة انشاء الغرف الصناعية .

السيد عبد الله الريماوي
القواعد التي تحدد طريقة التكوين تنقسم الى قسمين ، القواعد المتعلقة بصن الادارة والاستثمار وما الى ذلك مما اشار اليه دولة الرئيس والنواحي الاخرى المتعلقة بالمصلحة انشأت اساسا لمصلحة العمال ويسن هذا القانون
السيد وليد مصفور
اعتقد ان الاسماء والمناصب المذكورة هنا ، والاشخاص الحكوميين كان تسببتهم حسب

هكذا من الأشغال

مراكزهم لانه لهم علاقة مباشرة في ادارة هذه المؤسسة ، وكل واحد منهم من المهم ان يكون موجود ، الشيء الثاني المؤسسة هي ليست مؤسسة للصراع ما بين صاحب العمل والعمال ، والحكومة هي مؤسسة لخدمة العمال ، ووجود اصحاب العمل والعمال مع الحكومة هو الهدف منه تشكيل ادارة ، قادرة ، ان تسير في هذه المؤسسة نحو الهدف ، اذا نظرنا الى الاعداد لوجدنا انه عدد اصحاب العمل مع عدد العمال مع بعض يزيد على عدد الاعضاء الحكوميين وهذه ايضا اشارة جيدة لوضع المشروع . واعتقد ان صاحب العمل يمثل المشروع او العامل كلاهما في غالب الاحيان سوف يكونوا متفقين لان الهدف هو المردود على صاحب العمل ، من الدقة والفنية التي سوف لا تكون عند العامل وشكرا .

دولة رئيس المجلس

عندنا اقتراح عبد الله بك ، رفع العدد الى ستة للعمال من يثني ومن يوافق .

السيد الامين العام

سقط الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

المادة مطروحة للتصويت كما قرأها المقرر من يوافق .

الجميع

موافقون .

السيد مقرر اللجنة

المادة ١١ - ١ - يعدد المجلس جلساته بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الاقل وله ان يعقد جلسات غير عادية اذا رأى رئيس المجلس ضرورة لذلك او بناء على طلب مقدم من خمسة اعضاء على الاقل يبينون فيه اسباب الجلسة والامور التي ستبحث فيه .

ب - تكون جلسة المجلس قانونية اذا حضرها ما لا يقل عن ثلثي اعضائه من بينهم الرئيس او نائبه وتتخذ القرارات بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

ج - للمجلس ان يدعو خبيرا او اكثر من المختصين للاشتراك في الجلسة دون ان يكون لاي منهم حق التصويت .

د - تحدد مكافأة رئيس واعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .

السيد عبد الله الزيموي

اقتراح تعديل الفقرة (١) من أربعة اعضاء بدل خمسة حتى يمكن العمال من دعوة المجلس .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على المادة والتعديل .

الجميع

موافقون .

السيد مقرر اللجنة

المادة ١٢ - يتولى المجلس ادارة شؤون المؤسسة والاشراف على اعمالها وتناط به لهذا الغرض جميع الصلاحيات والمهام اللازمة في ذلك : -

١ - وضع السياسة العامة للمؤسسة .

ب - اقرار الموازنة السنوية التقديرية للمؤسسة مع بيان وجوه الصرف المختلفة والمبالغ المخصصة لكل منها .

ج - الموافقة على الميزانية الختامية والحساب السنوي العام للإيرادات والمصروفات .

د - وضع الخطة العامة لاستثمار اموال المؤسسة .

هـ - اعداد مشاريع الانظمة اللازمة واقتراح التشريعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية و - اصدار التعليمات التنفيذية والتنظيمية الداخلية والمالية والادارية والفنية للمؤسسة بما يكفل تحقيق اغراضها .

ز - وضع التوصيات اللازمة ورفعهما للوزير ليقوم برفعهما لمجلس الوزراء لقرارها .

ح - تعيين الخبراء (الاكثوابرين) لفحص واعداد المركز المالي للمؤسسة .

ط - تعيين مدقق حسابات او خبراء تأمين لتدقيق حسابات المؤسسة وفحص ودراسة مركزها المالي .

ي - تحديد الهيكل التنظيمي ووصف الوظائف والمهام والمسؤوليات في المؤسسة .

ك - تنويض من ينوب عنه بالتوقيع في الامور المالية والقضائية والادارية .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة ؟

الجميع

موافقون .

السيد مقرر اللجنة

المادة ١٣ - يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويتولى المهام والصلاحيات التالية : -

١ - تطبيق السياسة التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها .

ب - اعداد مشروع ميزانية المؤسسة وحساباتها الختامية وعرضها على المجلس خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية .

ج - اعداد التقارير الخاصة بأعمال المؤسسة والمتعلقة بحالتها المالية ورفعهما الى المجلس ومتابعة اعمال المؤسسة .

د - الاشراف على موظفي واستخدامي المؤسسة وادارة جميع اجوزتها .

هـ - أي صلاحيات أخرى يفوضها له المجلس او تناط به بتنسيب الانظمة التي تصدر بمقتضى هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة ؟

الجميع

موافقون .

السيد مقرر اللجنة

المادة ١٤ - تشكل في المؤسسة لجنة تسمى (لجنة المراقبة) من رئيس يعينه الوزير وعضوين يعين وزير المالية أحدهما ويعين الآخر من قبل محافظ البنك المركزي . وتكون مدة اللجنة سنتين ولا يجوز تجديد الاشتراك فيها لأكثر من مرتين متتاليتين وتناط به الصلاحيات والمهام التالية .

١ - مراقبة اعمال الادارة المالية للمؤسسة وتدقيق التقارير المالية الخاصة بها بما في ذلك حساباتها السنوية الختامية قبل عرضها على المجلس .

ب - اقتراح القواعد العامة فيما يتعلق بتوظيف واستثمار اموال المؤسسة وابداء الرأي في الخطط الموضوعة لذلك الاستثمار .

ج - التحقق من صحة الدفاتر والقيود الحسابية للمؤسسة وابداء الرأي في انظمتها المالية والخطة الحسابية العامة والاصول الحسابية العامة والاصول المحاسبية للمؤسسة .

د - ممارسة الاختصاصات الاخرى المناط بها بموجب احكام هذا القانون والانظمة والقرارات التي تصدر بمقتضاه .

السيد محمد علي بدير

ارى ان يبين مدة الخدمة ، يعني لما يعين لسنة او لخمس او لعشره ، هو فقط الراتب يعني مكتوب هنا ، يعين المدير العام ، ويحدد راتبه ومدة خدمته .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام ، تفضل

السيد أحمد الطراونه

في كل القواعد التي تصدر لا يوضع مدة ، لمجلس الادارة ان يحدد بالاتفاق مع المدير المدة التي يريد ان يخدمها ، ولذلك هي تحذف للعلم بها ، لانه لما يريد العمل يكون بينه وبين المؤسسة عقد . هذا المقدم هو الذي ينظم المدة ، انما اعطيت صلاحية للمجلس ، حتى يضع رايه ما في مانع . اما المدة لا توضع في القوانين .

الدكتور خليل السالم

يخيل الي ان في تاليف هذه اللجنة بعض ما يسيء الى الصلاحيات الممنوحة الى مجلس الادارة ويمكن ان يشتت المسؤوليات والصلاحيات الملاحظة الاولى المتصلة بتاليف هذه اللجنة انها مؤلفة من ممثلي او من اعضاء في المجلس ، يعني رئيس يعينه الوزير ، فالوزير هو رئيس مجلس الادارة ، ومن عضو يعينه وزير المالية ووزارة المالية ممثلة بالمجلس ، والبنك المركزي ممثل ايضا في المجلس ، فهذه لجنة رقابية منبثقة عن المؤسسات التي تعمل في المجلس ، فيما يتعلق في الصلاحيات نجد ان المجلس مخول بوضع الخطة العامة ووضع الخطة العامة لاستثمار اموال المؤسسة ، بينما هذه اللجنة ايضا ستقترح القواعد العامة فيما يتعلق بتوظيف واستثمار الاموال ، والمجلس مسؤول عن مراقبة الادارة والمالية وتطبيق القرارات التي تصدر عنه بحكم انه رئيس المجلس ، ثم في الفقرة (ط) في مدقق للحسابات ، او خبراء في التدقيق حسابات المؤسسة بصلاحيات المجلس ، وعندنا ايضا تاتي لجنة المراقبة لتتحقق في صحة الدفاتر والقيود الحسابية وابداء الرأي وهذه مادة من اختصاصات مدقق الحسابات ، فصار عادة بين اللجنة وبين

صلاحية مجلس الوزراء ومدققي الحسابات في رأي بعض المعارض ، ثم إن تقدم إرادتها ، فيما لو اختلفت القواعد العامة للاستثمار مع السياسة العامة للاستثمار التي اقترحتها المجلس يعني لم أر أن تقدم هذه اللجنة تقاريرها ، إذا كانت للمجلس يمكن أن يكون الحكم شيئاً ، وإذا كانت لمجلس الوزراء يمكن أن يكون الحكم شيئاً آخر . أوصي أنا بأعادة النظر في الصلاحيات ، لئلا يحدث تعارض كبير في الصلاحيات وتضاعف الاجتهاد المختصة بالمراقبة بحيث تثبت هذه الصلاحيات وتثبت المسؤولية وشكراً .

السيد عبد الله الريماوي

أنا أرى هذه اللجنة لا داعي لوجودها وهي سيفية من صيغ التقيد البيروقراطي ، إذا كان المقصود بتكوينها على النص الموجود أن تسلب صلاحيات مجلس الإدارة لتصبح في يد لجنة مكونة من أعضاء معينين تعريفاً للحكم من قبل الحكومة . بهذا سيغير حالة نقاش حقيقية بين اللجنة وبين مجلس الإدارة ، مجلس الإدارة يمكن أن يكون لجان مختلفة . مجلس الإدارة يمكن أن يستعين بخبراء مختلفين . مجلس الإدارة يمكن أن يتشقق مع مدققي حسابات ، يمكن أن ينص في القانون على أن ديوان المحاسبة يتولى الإشراف على هذه المؤسسة . أنها إن نخلق لجنة واسمها لجنة مراقبة وصلاحياتها كما تفضل الأخ الدكتور خليل إلى حد كبير تفعل صلاحيات المجلس ، الحقيقة أن هذه اللجنة لا داعي لها ، يعني ونكون قد أبعدنا العمال ، وأصحاب العمل عن دورهم في المؤسسة وأعطيناهم للجنة من الخبرة المذكورين فلما اتضح أن تحذف هذه اللجنة أساساً .

السيد أحمد الطراونة

لا يوجد تعارض بين وجود هذه اللجنة مع وجود مجلس الإدارة ، ولا ضرب مثلاً على ذلك ديوان المحاسبة بعينه مجلس الوزراء ، وهو رقيب على مجلس الوزراء ، ويعين موظفوه وموظفوه رقباء على كل وزير ، الرقابة هنا لحفظ أموال عامة وزيادة في الحرص قد يكون لمجلس الوزراء الإدارة يعطي القرارات ويعطي السياسة ، ويكون هنالك مدققين حسابات ، لكن إذا أمنا هذه المراقبة بلجنة أخرى لحفظ هذه الأموال العامة ، وليس هنالك تعارض مع وجود مجلس الإدارة ، لأن مجلس الوزراء بموجب الدستور ، يعين على

سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، ومع ذلك فرض عليه الدستور من الموظفين الذي يقوم هو بتعيينهم رقابة اسمها ديوان المحاسبة ، فبالأحرى أن يأتي قانون من يراقب ليس السياسة ، إنما النواحي المالية لضمان حفظ وصيانة هذه الأموال ، ولذلك أرى أن تبقى المادة كما وردت وهي كانت مجال دراسة في اللجنة القانونية ولجنة الشؤون الاجتماعية .

دولة رئيس الوزراء

الواقع لجنة الرقابة هي زيادة بالحرص لهذه المؤسسة ، وهي عبارة عن مراقبة من داخل المجلس ، لأن المجلس لا يعرف بهذه الأمور ،

الدكتور أسحق الفرخان

انسحاباً للنص . يقال يشكل المجلس لجنة مراقبة ،

السيد عبد الله الريماوي

أنا أثنى على اقتراح الدكتور أسحق الفرخان إذا كان المقصود هو المزيد من الحرص . وهذا قصد مقبول ، مجرد المزيد من الضمانات ، وما دام اللجنة ستقدم تقريرها للمجلس ، فالشيء الطبيعي أنه الذي يؤلف اللجنة هو المجلس عندها يكون الكلام صحيحاً .

دولة رئيس المجلس

عبد الله يناقش عن اقتراحه السابق ويؤيد شطب هذه المادة ، ويؤيد اقتراح الدكتور الفرخان إذن المجلس هل يوافق على الصيغة الجديدة .

(موافقه)

السيد عبد الله الريماوي

ما هي الصيغة الجديدة ؟

الدكتور أسحق الفرخان

« يشكل المجلس لجنة للمراقبة تتولى الصلاحيات والمهام التالية (من بين أعضائها) أي يشكل المجلس لجنة من بين أعضائه » .

السيد مقرر اللجنة

أقترح إضافة فقرة جديدة .

السيد أحمد الطراونة

يشكل المجلس من خارج أعضائه .

دولة رئيس الوزراء

ما في مانع أن تكون لجنة المراقبة من بين الأعضاء .

السيد أحمد الطراونة

الرقابة يجب أن تكون من غير الأعضاء الذين اتخذوا القرار والا لا تكون رقابة .

دولة رئيس الوزراء

لجنة مقصود بها مراقبة الإدارة وليس المجلس .

دولة رئيس المجلس

السيد محمود الشريف .

السيد محمود الشريف

شكراً دولة الرئيس ، الواقع أنه من دراستي للصلاحيات التي ستناط بهذه اللجنة ، يخيل لي أنه سيكون من الصعب على أي لجنة مكونة من أعضاء المجلس الذين يجتمعون بشكل دوري أن يقوموا بالتحقيق من صحة القرارات والقواعد الحسابية للمؤسسة . هذه عملية ممارسة يومية متفرغة . مع احترامي للقرار الذي اتخذته المجلس الكريم بالموافقة على هذه المادة ، كما جاءت ، أرجو أن تنال في عملية التطبيق لهذا الكلام . ولذلك أرى أن نتركها للمجلس ويشكل لجنة مراقبة ونتركها مطلقة ونرى كيف يشكلها ومن أي أشخاص ، هنا دون أن ننص على أن يكون من أعضائه تحديداً ، لأنه تحديد الأعضاء عملياً ستكون عملية مستحيلة ، لأن الأعضاء لن يتفرغوا للعملية . . تدقيق الدفاتر وسبك الحسابات ، شكراً .

السيد جودت السبول

ضرورة التفرغ لهذه اللجنة ، بالتالي لو ترك أمر انتخابها للمجلس من بين أعضائه فتنفي صيغة التفرغ ، لذلك أنا مع الصيغة المقترحة لأنها الغاية أكثر من التعميل .

السيد عبد الله الريماوي

بداية لم يرد ، ما يشير أو يقتنع بأن هذه الأعمال تقتضي عمل دائم متفرغ ، ليس هنالك مادة واحدة تقتضي لجنة متفرغة ، ثم تم التصويت فأقترح أن نوقف النقاش في هذا الموضوع ، ثم التصويت .

دولة رئيس المجلس

والآن إلى المادة التي بعدها .

السيد مقرر اللجنة

المادة ١٥ - ١ - يتم فحص المركز المالي للمؤسسة مرة على الأقل كل خمس سنوات بمعرفة

خبير اكترواري او أكثر على أن يكون الفحص الاول للمركز المالي للمؤسسة بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

ب - يجب أن يتناول فحص المركز المالي للمؤسسة تقدير قيمة الالتزامات القائمة ماذا تبين وجود عجز (اكترواري) تلزم حكومة المملكة بتسديد هذا العجز ويعتبر ما تدفعه الحكومة على هذا الوجه ديناً على المؤسسة تلزم بتسديده من أي غائض يتوفر لديها في السنوات المقبلة .

ج - مجلس الوزراء بتوصية من المجلس أن يقرر زيادة نسبة اشتراكات التامين التي يلتزم بها كل من صاحب العمل والمال المؤمن عليه أو التي يلتزم بها احدهما وفقاً لما يظهره الخبر اكترواري في تقريره بشأن اسباب العجز .

السيد طاهر حكمت

ماذا يعني تعبير اكترواري ما المقصود بالاكترواري ،

السيد وزير العمل

هذا اصطلاح مأخوذ من عدة كلمات وهي عبارة عن حسابات مميلة .

الدكتور خليل السالم

فيما يتعلق في الفقرة (ب) ويعتبر ما تدفعه الحكومة على هذا الوجه ديناً على المؤسسة تلزم بتسديده من أي غائض يتوفر لديها في السنوات المقبلة ، أنا اعتقد أن هذا النص سيترك المؤسسة دائماً في موازنة متوازنة ولن يحدث أن يكون بين يديها ما تستطيع أن تعمل به إذا كان وجود عجز بين المساهمات وبين النفقات فمعنى ذلك أنه ليس للمؤسسة شيئاً تستثمره ما دامت الحكومة ستدفع هذا العجز ، إذا جاء وقت كانت النفقات أقل من المساهمة عندها يتوافر الفائض الذي تقول عنه المادة ، وأنا اتساءل وأؤثر أن يكون الدين على المؤسسة التي تلزم بتسديده أن يسدد على فترة لنعطى المؤسسة شيئاً تستثمره ، والا ستبقى هذه المؤسسة إذا كانت في عجز تدفعه الحكومة ، إذا كانت في غائض ستتقاضاه الحكومة ومعنى ذلك جميع أموالها ستكون موجودة لفترة نهاية السنة عندها تبين الحسابات الختامية هل لها عجز أو غائض . سؤالي التالي ، أنا أقترح في الفقرة (ج) أن تنص عند « أو التي يلتزم بها احدهما » يعني وفقاً لما يظهره الخبر

الاكتواري في تقديره ، ترك هذه الصلاحيات للمجلس وللوصية المجلس أما على ما تعتمد نستعمل على الخبر وعلى دراسات ، وعلى الوضع المالي وعلى أي شيء آخر اعتبارات كثيرة وحتى تلغي التكرار الاكتواري ، في القانون تنف في عبارة (ج) أو التي يلتزم بها أحدهما ، ولا تدخل الخبر عنصرا في قانوننا ، مجلس الوزراء يعتمد على رأيه عليه ، بحيث لو قال لا ، لا يقول المجلس نعم أو بالعكس .

السيد عبد الله الريماوي

وافق الدكتور خليل على القسم الأخير الذي يتعلق بشطب أو وفقا لما أظهره الخبر الاكتواري وتفسر الأسباب ، ولكني اقترح أن يضاف إلى هذه المادة النص التالي ، على أن لا تتغير نسبة ما يدفعه صاحب العمل إلى ما يدفعه العامل عن نسبة — بنافسها الآن — لكن أنا أريد الفكرة أولا ، والنسبة بنافسها الآن ويمكن رقيا أن تعطيهما الحكومة جواب — إذا تركنا هذه الصيغة كما هي نتيج لنا أن نغير النسب — بالنسبة للمعامل وأصحاب العمل دون الاحتفاظ بنسبة اسهام بين الفريقين أنا من رأي أنه على أن لا يصبح اسهام صاحب العمل بالنسبة للعامل أقل من ١ — ٢ .

دولة رئيس المجلس
أمين بك ، تفضل

السيد أمين شقم

غيبا يتعلق بالفقرة (ج) هذا النص الوارد يعطي مجلس الوزراء حق التشريع ، أن الجهة التي تشرع هي الجهة التشريعية ، فهذا غيبه انتقادات على الجهة التي تملك ح التشريع .

السيد مقرر اللجنة

سلمان القضاء

هذه الاشتراكات تترك للظروف من حين لآخر

دولة رئيس المجلس
ما رأي الحكومة ،

دولة رئيس الوزراء

هي اشتراكات وليست رسوم ، وليست ضرائب ، الكلام هذا لا يوجد فيه افتئات على القانون ، بالنسبة للفقرة — ب — القصد من هذا الموضوع ، أن هناك حكومة وخزينة مستدفع هذه الأموال للمؤسسة ، لعملية الاعتسـاد والتغطية لجميع الحقوق ، ولذلك وضعنا هذه في عجز المادة — ب — ليشير هذا الأمر ، ولا يعقل أن نلقت هذا الصندوق ، بل هو حائل حقيقي أن يتدبر استثمار هذه الأموال وأن لا يعتمد على ما سندفعه له .

الدكتور خليل السالم

أن تعتبره الختومة دينا ممتازا . سيقرا مع القانون .

السيد عبد الله الريماوي
والنسبة .

دولة رئيس الوزراء

النسبة موجودة بالقانون كامل .

السيد عبد الله الريماوي

على أن لا تزيد نسبة اشتراك العامل إلى اشتراك رب العمل الواردة في هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

اقرأ النص — ج —

السيد مقرر اللجنة

ج — لمجلس الوزراء بتوصية من المجلس أن يقرر زيادة نسبة اشتراكات التأمين التي يلتزم بها كل من صاحب العمل والعامل المؤمن عليه أو التي يلتزم بها أحدهما على أن لا تزيد نسبة اشتراك العامل إلى اشتراك رب العمل عما هو وارد في هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على المادة كلها وخاصة الفقرة — ج — مع التعديل المقترح .

الجيبس :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

يكني لحد الآن

— ٨ —

السيد الأمين العام

٨ — تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

سيمين بجدول الاعمال القادم .
— وانتهت الجلسة —

الأمين العام
عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
أحمد اللوزي

منظم الضبط وسكرتير اللجان
نذير عطيات

تعريف

- ١ — أمد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ — قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد وليد النجداوي ومنظمو الضبط السادة نذير عطيات ، نصري الشمايلة وموفق المعجلوني .
- ٣ — قام بالإشراف على طباعة هذا المـدد وتدقيقه في المطبعة : مأمور المجلة السيد محمود عريقات .

هكذا من الله على